الجامعة اللبنانية
معهد العلوم الاجتماعية
مركز الابحاث

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع ودراسات القطاع العام

بحث حول :

عمال الصناعة والحركة النقابية

سنة ١٩٧٥

يعقوب قبانجي

" ان عملية الانتاج الرأسمالية ، منظور اليها في استمراريتها ، او كاعادة انتاج ، لا تنتج اذن البضاعة فقط ، ولا فائض القيمة فقط ، انها تنتج وتؤبد العلاقة الاجتماعية بين الرأسمالي والاجير " .

(ماركس : كتاب رأس المال ، القسم الخامس والعشرون) .

القسم الاول : حول مشكلية البحث :

نتناول بالدراسة والتحليل في سياق هذا البحث جملة من الظاهرات الاجتماعية لم تغب معالجتها عن الادبيات السوسيولوجية او السوسيوغرافية اللبنانية ، وان بشكل متفرق وجزئي في غالب الاحيان ، والظاهرات هذه سوف تبقى ، حكما ، في مجال المستقبل ، عرضة للتنقيب والتمحيص خاصة في ميدان علم اجتماع العمل .

فالطبقة العاملة ، او الحركة النقابية ، او علاقات العمل ... الخ ليست بظاهرات يمكن الحكم عليها من زاوية المنطق الستاتيكي ، وبالتالي اصدار احكام نهائية بصددها ، بل هي ، وحتى على مستوى البحث السوسيولوجي السكولاستيكي ، تشكل مادة عمل علمي مستمر ، فكيف بالحري على مستوى البحث العلمي التاريخي ، اي من زاوية تطور علاقة الرأسمال بالعمل المأجور تاريخيا ضمن آلية التشكيلة الاجتماعية اللبنانية والموقع الذي تحتله ضمنها هذه الظاهرات والذي يبدو حاسما في مرحلة محددة من تطور هذه التشكيلة .

لا نقصد بذلك تبريرا وحيدا لاختيارنا هذا الموضوع للدراسة ، فاختيارنا ناتج ، بالاساس ، عن محاولة رصد نقدي لبعض المفاهيم المتحكمة بمنطق بعض الابحاث التي تمت في هذا الميدان اضافة لاجتهادنا برسم منهج تحليلي ، نفترضه ضروري لاعادة تركيب المعطيات التي باساس هذه الظاهرات ومن ثم تحليلها مقدمة لتعيين القوانين المتحكمة بالعلاقة فيما بينها .

ان ذلك يفترض نقل (Decentration) للموضوع من المستوى السوسيوغرافي للبحث الى المستوى السوسيولوجي ، " فاذا باستطاعة السوسيوغرافيا ، تحديدا ان تكتفي بوصف الظاهرات الملاحظة ، فان السوسيولوجيا ، اذا كانت تريد ، هي ، استحقاق صفة العلم ، فيجب بالضرورة ، ان تفضي الى التفسير " (١) . وهذا امر لا تستطيعه دون امتلاك الادوات

---

(١) DEBAL, Marcel Bolle : Problèmes de Sociologie du travail. Ed de l'institut libre de Bruxelles. 1969. p.20.

المفهومية الضرورية لذلك ، اى ، بمعنى آخر ، دون تحديدها للاطار النظـــــــرى (Champs théorique) الموصل لفهم الواقع الاجتماعي موضوع البحث .

لكن ، خط التمايز ، يكمن هنا ، فالادعاء بالموضوعية ليس بصفة سحرية تقي الباحث شر الوقوع بالفرضية ، في التحليل والتفسير ، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية " فموضوعيـة مناهجها ، ولا حتى تجريبيتها ليستا بضمانة كافية ، منذ اللحظة التي يتم فيها تجميع الوقائع والافكار ، انطلاقا من مفاهيم ، من نظم تصنيف ، من اطارات تفسير ، يمكنها ان تكتسب معنى سياسي " (١) . وهكذا ينشأ اشكال جديد ، طالما عانت منه هذه العلوم ، لا يمكـن حله بمساومة ما بين الاعتبارات التكنيكية للبحث وبين مادته بما هي ظاهرة اجتماعية تنتجها علاقات محددة في فترة تاريخية معينة . الاشكال هذا نظري ، بالاساس ، وحله ، بالتالي ، لا يستقيم الا على هذا المستوى " فمهما يكن من امر ، فانه قد نشأ في علم الاجتماع ... " حقلي امكانية " يدرسان نفس الظاهرات ، ولكن من منظورين مختلفين جوهريا ، احدهما خاص بـ " أرباب العمل " والآخر خاص بـ " العمال " ... الذين ، دخلهم الوحيد ، هو بيع قوة عملهم لرب عمل ما " . (٢)

ويبدو الامر حاسما فيما يخص علم اجتماع العمل ، حيث يتداخل معه اشكال آخر يعود لتحديد موضوع هذا العلم .

فمن ELTON. MAYO والعلاقات الانسانية ، الى عشرات الابحاث والتحقيقات الهادفة لحث العمال على " الاندماج " (intégration) و " المشاركة " (participation) في العلاقات المعملية المرسومة حدودها بدقة وعناية من قبل رب العمل " لكن دون تغيير في ... التقليدية للملكية والسيطرة " (٣) وصولا للابحاث الجديدة نسبيا ، الواضحـــة " موضح الجدل " مفهوم الطبقة العاملة " التقليدية " محلة محله المفهوم الخاص " بطبقة عاملة جديدة " مختلفة عن اساس نظري لذلك عند ماركس نفسه (٤) . ويجد علم اجتماع العمل نفسه في مأزق فعلي يثيره الى حد بعيد مفهوم " العمل " والالتباس الحاصل في وعيه حتى نجـــد

---

(١) ROLLE, Pierre : Introduction à la Sociologie du travail Lib. LAROUSSE. PARIS. 71 P. 22.

من ناحية اخرى يلاحظ Bourdieu, Chamboredon, Passeron الصفة غير الدقيقة حتى بموضوعيتها للتحقيقات في مجال العلوم الاجتماعية "وهكذا ، فان التحقيقات المتعلقة بالعلاقات بـــين الطبقات ، وبالتدقيق ، بالجانب السياسي لهذه العلاقات ، محكومة ، لا محالة تقريبا ، باستنتاج تداعي الازمات الطبقية ، لان المتطلبات التكنيكية التي تخضع لها تقودها لاســتثناء لحظات التأزم ومن ثم يستحيل عليها فهم او استشفاف السلوك الذي ينتج عن وضع تأزمي "
Bourdieu, Chamboredon, Passeron : le métier de Sociologue Ed. Mouton. Paris - LaHaye, 73. P.P. 64 - 65

(٢) - DION, Michel : Sociologie et Idéologie. Ed. Sfp Paris 73. P. 74

(٣) - DEBAL, M.B : Problèmes .... مرجع مذكور ، ص ١٢ - ١٣ .

(٤) - MALLET, Serge : Nouvelle classe ouvrière. Ed. Seuil Collect. politique. PARIS 1969

أنظر مقدمة الكتاب خاصة.

انفسنا ازاء مقولة (Categorie) مجردة ، ذات صفة " حيادية " في بعض ادبيات هذا الفرع ، يستحيل معها تحديد خصوصية هذا المفهوم الذى يرتكز عليه هذا الفرع بأكمله ، والواقع ان المسألة ليست حيادية فعلا ، بل ثمة محاولة هادفة لطمس جوهر الاشكال ، اى جوهر الموضوع ، كي نضع علم اجتماع العمل ضمن حدود العلاقات السائدة وتعبيرها الامثل : العلاقات المعملية ، فلا يطمح ، تبعا لذلك ، لخرق هذه الحدود وانما يستكين موليا اهتمامه " لدراسة " و " تفسير " هذه العلاقات ضمن منطق زيادة انتاجية العمل ، والتكيف مع شروط العمل في مواجهة توانين سوق لا ترحم !

في هذا السياق يصبح التطلع مع هكذا تصور لعلم اجتماع العمل ولوظيفته ضرورة علمية لا محيد عنها ولا يتم ذلك الا بالاجابة على الاشكالية المطروحة اعلاه : اولا تحديد موضوع علم اجتماع العمل . ثانيا تعيين الاطار النظرى لمعالجة هذا الموضوع في ظرف تاريخي محدد * ، وبديهي ان الاشكال الثانـــي محكوم بالاول .

نشأ علم الاجتماع وتطور مع الرأسمالية ، كنظام انتاج محدد تاريخيا ، كتلبية لآلية نموذا نفسه : من المانيفاكتورة الى نظام الانتاج المعملي الكبير والممركز ، اى بمعنى آخـر من علاقة " تكاملية " بين المنتج المباشر وانتـاجه الى فصل حاسم بينه وبين هذا الانتاج يحدده تقسيم اجتماعي وتكنيكي للعمل بحكم دورة الانتاج ولحظاتها .

وفي " المعمل الحديث " تنشأ حاجة الرأسمالي لرفع انتاجية العمل ، وضبط علاقاته " فالمحترف الحديث ، الذى يقوم على استعمال الآلات ، هو علاقة انتاج اجتماعية ، اى مقولة اقتصادية " (١) بالاساس . ولذلك يتعين علينا ان نكشف جوهر هذه العلاقة الاجتماعية ، التي تشكل موضوع علم اجتماع العمل العلمي .

ترتكز هذه العلاقة على العمل المأجور محور الصراع التاريخي بين الطبقة العاملـــة والرأسمالية ، ومصدره يكمن في قوة العمل كبضاعة ، او بالاحرى باستعمالها كبضاعة (٢) منتجة للقيم (Valeurs) والرأسمال عبر فائض العمل والقيمة الزائدة .

---

* ليس بامكاننا الشروع بمناقشة مطولة في هذه المقدمة لهذين الاشكالين . لذلك سنكتفي بتعيين المسائل الاساسية لكليهما .

(١) MARX, Karl : Oeuvres Choisies . Tome 1. Ed. Gallimard Collect. Idées . PARIS . 63 . P. 203

(٢) BALIBAR, Etienne : cinq études du matérialisme Historique . Ed . Maspéro . PARIS 74. p 51

هذه المسألة الاساسية لم تنل من الاهتمام "العملي" كفايتها. " ان اكثر ما هو متجاهل ، بصفة مشتركة في ابحاث علم اجتماع العمل ، هو بالتخصيص العلاقة الاساسية للعمل الحديث ، تلك التي تحدد وتظهر التمايزات الاكثر اهمية ، انه العمل المأجور " (١).

ان التأكيد على العلاقات الانسانية ، تنظيم العلاقات الصناعية ، انتاجية العمل ، التكوين المهني ... الخ ، يخفي بالتحديد هذه العلاقة الاساسية ، غالبا ، في أدبيات سوسيولوجيا العمل وخاصة الفرع الاميركي منه .

ان هذا التصور الذي ساد فترة طويلة في هذا الميدان كان عاجز ، ولا يزال عن الشروع باي قطع معرفي (coupure épistémologique) ضروري لتحديد موضوع وميدان علم اجتماع العمل ، واكتفى بان استفاد من نظرية العناصر (facteurs) بحيث تم اعتبار بعض الظاهرات كمعطيات مسبقة ، او كمحددات خارجية : العنصر التكنيكي ، العنصر الاقتصادي ، العنصر التربوي ... الخ (٢) ، دون اي جهد متميز لاعادة النظر فيها او تفحصها من زاوية صلتها بموضوع هذا الفرع بحيث ان العمل مثلا كمعطى "مستقل تماما" ، كان لا يدرس الا من خلال نتائجه في ميدان محدد ، هو بالمناسبة ، علم اجتماع العمل بمعزل عن فترة التهيئة المهنية ، اوقات الفراغ ، الشيخوخة ... الخ .

ان تعيين ميدان وموضوع علم اجتماع العمل ، على ضوء الملاحظات السابقة ، يكتسب كامل اهميته من زاوية اعتبار عملية العمل (le procès de travail) ككل اجمالي متواصل الحلقات يشكل العمل المأجور مفتاح فهمه ، اضافة لكونه يقدم نمط تفسير للنظام الاجتماعي بمجمله ، اي للتشكيلة الاجتماعية — الاقتصادية موضوع البحث .

ينتج عن ذلك ، بالقدر الذي يشكل اجابة على الاشكال الاول ، امكانية ضمنية لتعيين الاطار النظري لهذا البحث ، فمن الزاوية المنهجية ، يتوجب تحديد هذا الاطار لكل محاولة وصفية او تحليلية — تفسيرية في علم اجتماع العمل بحيث يتم توضيح الاتجاه التاريخي ، في مرحلة محددة ، للعلاقة المتكونة بين الرأسمال والعمل المأجور انطلاقا من المقاييس التالية :

---

١ — مرجع مذكور — ROLLE, Pierre: Introduction ص ٤

٢ — نفس المرجع ص — ٣ .

١ ـ نسبة ونوعية الاتجاه المعمم نحو العمل المأجور (travail Salarié) .
٢ ـ ارتفاع العدد المطلق والمركز للطبقة العاملة .
٣ ـ ارتفاع انتاجية العمل .
٤ ـ تحديد نوعية قوة العمل المعروضة في سوق العمل .
٥ ـ تحديد العلاقة بين ذلك كله والحركة النقابية لتجسيد درجة ما من الوعي العمالي من خلال :

آ) الثبات في العمل والتمركز .
ب) نوعية اعادة انتاج قوة العمل وقوانينها .
ج) علاقات العمل السائدة او ما يسمى بالعلاقات المهنية .
د) نتائج اشكال الاستغلال المكثفة الناتجة عن التوجه المتعاظم للتمركز .
هـ) التجديد السريع ، المستمر او المؤقت ، لقوة العمل كوسيلة لاضعاف واربك الحركة النقابية .

هذه المقاييس سيحكمها ، في سياق البحث ، مفهومين محددين :

الاول : التمركز والتركز في حركة الرأس مال والعمل المأجور باطار استكمال شكل الوساطة للسوق الرأسمالية العالمية ، ونتائج ذلك على تركيب الطبقة العاملة تاريخيا وعلاقات العمل .

الثاني : اعادة انتاج قوة العمل ، من خلال عملية تاريخية (عملية مستمرة historique processus) ، متكاملة ومتناقضة تتحكم فيها ، اضافة لحركة الرأسمال ، طبيعة التشكيلة الاجتماعية — الاقتصادية اللبنانية .

من هنا سوف يستوى البحث على صعيدين :

الاول : سوسيوغرافي ، يتناول ، بالوصف والتتبع التاريخي ، تطور تركيب : الصناعة اللبنانية ، عمال الصناعة ، الحركة النقابية ، يهدف لتفسير ذلك على ضوء المقاييس والمفاهيم المذكورة اعلاه .
وهذا ما يتصدى لانجازه هذا الجزء من البحث الراهن .

الثاني : سوسيولوجي يهدف لتفسير ذلك على ضوء المقاييس والمفاهيم التي عيناها اعلاه ، وهذا ما نأمل ان يكون موضوع جزء ثان من هذا البحث ، نرجو ان يتم في اطار مركز الابحاث في معهد العلوم الاجتماعية .

القسم الثاني : تطور تركيب الصناعة اللبنانية في السنوات العشر المنصرمة اعتبارا من سنة ١٩٦٤ (١٠).

الفصل الاول : موقع الصناعة من الاقتصاد الوطني :

في سوق تابعة ، تحديدا ، للسوق الرأسمالية العالمية ، متميزة بغلبة مهيمنة لقطاع الخدمات ، اي لعمليات التداول والتوزيع بانقطاع عن قاعدة انتاجها المادية الى حد كبير ، تحتل الصناعة موقعا متواضعا لا ينتج فقط عن مقدار مساهمتها الضئيل في الناتج الوطني وانما عن تبعيتها للرأسمال المالي واسطة هيمنة السوق الرأسمالية العالمية في الداخل واداة تحكمها فيه .

في وضع كهذا يصبح التحول او التغيير في موقع ووظيفة قطاع ما عملية خاضعة لاحتياجات الرأسمال الاجنبي المهيمن ويتوجب ، بالتالي ، على الباحث ان يرصد ذلك ، اذا حصل ، على ضوء هذه الحاجة كمقياس اساسي لا بد منه للتمكن من الحكم على مسار التطور ونتائجه . ولكن ، ينبغي ، بدءا رسم صورة الوضع الراهن ومميزاته * .

---

(١٠) سوف نعتمد بشكل اساسي في هذا القسم على المصادر التالية ، عدا الحالات التي نشير فيها الى عكس ذلك :

- التعداد الصناعي في لبنان لعام ١٩٦٤ ـ مديرية الاحصاء المركزي في وزارة التصميم العام ، لبنان .
- Recueil de Statistiques Libanaises - ministère du plan Direction Centrale de Statistique.
- بطرس لبكي : القطاع الصناعي ، وضعه ، آفاق تطوره ، سياسة الدولة تجاهه : وزارة التصميم العام ، ايلول ١٩٧٠ ـ كانون الثاني ١٩٧١ .
- البحث بالعينة عن القوى العاملة في لبنان ـ الجزء الثاني ـ مديرية الاحصاء المركزي ، وزارة التصميم العام ـ ١٩٧٢ .
- S. et M. NASR : Les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue est de Beyrouth, Septembre 74
- التغييرات الجديدة في الصناعة اللبنانية وأثرها في بنية الطبقة العاملة اللبنانية ـ من ص ٣١ الى ص ٤٦ ، مجلة "الطريق" ، العدد ٥ و ٦ آيار ـ حزيران ١٩٧٥ ـ بيروت .

(*) نقتصر بحثنا الراهن على الصناعة التحويلية : لانها ميدان الانتاج الوحيد تقريبا في بلدنا ، وذلك طبقا للمواصفات المحددة في : التصنيف الدولي للنشاطات الاقتصادية في لبنان .

تكون لنا جملة المعطيات والاحصائيات المتعلقة بالاقتصاد الوطني ، للفترة الممتدة بين ١٩٦٤ وبداية السبعينات ، صورة محددة لتطور موقع الصناعة وميزاتها بالارتباط مع المؤشرات التالية :

١ — حصة الصناعة من الناتج المحلي القائم .

تطورت حصة الصناعة اعتبارا من العام ١٩٦٤ من الناتج المحلي القائم بثبات تقريبي من حيث نسبتها لاجمالي هذا الناتج ، وقد تراوحت هذه الحصة بحوالي ١٣ ٪ منه حتى العام ١٩٧٠ ، وبدءا من العام ١٩٧١ اصبحت النسبة ١٤ ٪ تقريبا وما فوق خاصة من العام ١٩٧٣ ومن ثم وصلت في العام ١٩٧٤ لنحو ١٦٫٧ ٪ (١) .

اما من حيث الارقام المطلقة فقد تضاعفت حصة الصناعة فيه عامي ١٩٧٤ و ١٩٧٢ اذ ارتفعت من ٤٠٧ مليون ليرة الى ٨١٣ مليون ليرة وسجل العام ١٩٧٣ نسبة زيادة مقدارها ٩٫٨ ٪ عن العام الذي سبقه وتؤكد المعطيات المتوفرة بالنسبة للعام ١٩٧٤ على استمرار وتيرة التسارع في نمو هذه الحصة بالارقام المطلقة والنسبية من الناتج الوطني القائم خاصة وان مقدار نمو الصناعة اعتبارا من العام ١٩٦٨ يتجاوز ، بصفة عامة ، مقدار نمو الناتج المحلي القائم بحيث " اذا استمر وتأكد هذا الاتجاه ، فان نصيب الصناعة سوف يتسارع تدريجيا حتى يصل لنسبة ٢٠ ٪ من الناتج المحلي القائم عام ١٩٨٠ " (٢) .

وضع الصناعة هذا ، يترافق مع تراجع في حصة الزراعة يصل الى نسبة ٨ ٪ فقط من الناتج الوطني الصافي وفي الوقت نفسه يتميز وضع قطاع الخدمات بثبات نسبي بحيث تبقى حصته تراوح حوالي ٧٠ ٪ من الناتج المحلي القائم .

اذا قطاع صناعي يتقدم بثبات لكن ببطء ، بينما تتعزز هيمنة قطاع الخدمات بوجه قطاع زراعي يتدهور بشكل مستمر .

٢ — تطور حجم الاستثمارات الصناعية .

تضاعفت الاستثمارات الصناعية في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٠ اذ انتقلت من ٥٧٨ مليون ليرة الى ١١٧٥ مليون ليرة . غير ان هذه الملاحظة لا تعكس الناحية الحركية لعملية الاستثمارات هذه ، خاصة بالمقارنة مع الفترة ما بعد نهاية الستينات .

فتعزز توجه التثميرات لقطاع الصناعة بدءا يشهد انطلاقته الجدية اعتبارا من اواسط الستينات في وجه ازمة انترا وتعبيراتها عن بداية تشبع نسبي في قطاع الخدمات ، واغلاق قناة السويس غداة حرب ١٩٦٧ ، وتفجر الازمة النقدية الرأسمالية عام ١٩٦٨ التي نتج عنها

---

(١) مجلة الطريق ، مرجع مذكور . ص ٣٣ .

(٢) S et M. NASR: les travailleurs de la grande industrie مرجع مذكور . ص ٢

نزيف حاد في الودائع المصرفية المحلية في اتجاه اسواق الدول الرأسمالية بسبب ارتفاع معدلات الفائدة فيها .

وقد زادت هذه التشميرات بقيمة ٣٠٥ مليون ليرة ما بين العاملين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ، غير انها ضمن هذه الحدود لم تكن لتعني تحولا ما لو لم تتأكد هذه الظاهرة اعتبارا من بداية السبعينات .

ففي ظرف الفترة الفاصلة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧٢ تقزت التشميرات الصناعية بمقدار ادنى من الضعف بقليل فانتقل حجمها الاجمالي من ١١٧٥ مليون ليرة الى حوالي ٢٠٠٠ مليون ليرة ، وقد اكد حجم الرخص الصناعية المعطاة في الفترة اللاحقة لعام ١٩٧٢ استمرارية هذه الوتيرة بنمو التشميرات الصناعية بمقابل سوق خارجية متقبلة .

٣ — تطور الصادرات الصناعية .

يبدو هذا المؤشر أكثر المؤشرات تأكيدا على نمو القطاع الصناعي (وان بتفاوت في فروعه المختلفة) حيث انتقلت نسبة مساهمة الصادرات الصناعية من اجمالي الصادرات منذ العام ١٩٦٥ الى العام ١٩٧٢ من حوالي ٢٣ ٪ الى حوالي الثلث ، ومن ناحية اخرى ، ولكي ترتسم بوضوح صورة هذا التطور ، يكفي ان نذكران وتيرة النمو السنوية لقيمة هذه الصادرات بعد العام ١٩٦٧ تراوحت بين ٢٥ ٪ و ٣٠ ٪ ، ومن المؤكد ان هذه النسب قد تم تجاوزها بعد ذلك اذ ان الاشهر السبعة الاولى من العام ١٩٧٤ قد شهدت زيادة ١٢٠٪ عن نفس الفترة من العام ١٩٧٣ في حجم الصادرات الصناعية .

وبلغة الارقام فقد انتقلت قيمة الصادرات الصناعية من حوالي ٦٠ مليون ليرة عام ١٩٦٥ الى ٤٤٦ مليون عام ١٩٧٣ مسجلة قفزتها الكبرى بعد العام ١٩٦٧ كما وضحنا اعلاه ، وتمثل الصادرات هذه ، حاليا ، من مجمل الانتاج الصناعي الوطني حوالي الربع بينما كانت تمثل ٦ ٪ فقط عام ١٩٦٧ .

الفصل الثاني : المتغيرات الجديدة في الصناعة :

اولا : في تطور عدد المؤسسات وحجمها :

في ظرف عقد من الزمن تضاعف تقريبا عدد المؤسسات الصناعية . فقد انتقل اجمالي هذا العدد من حوالي عشرة آلاف مؤسسة عام ١٩٦٤ الى ثمانية عشرة الف مؤسسة عام ١٩٧٣ .

ويبدو ، من خلال معطيات مديرية الاحصاء بوزارة التصميم ، ان ثمة قفزة قد حققت في ارتفاع هذا العدد ، ابتداء من العام ١٩٧١ حيث كان مجموع المؤسسات اكثر قليلا من اربعة عشر الف وخمسماية مؤسسة ، ومن ثم يتوضح ان مقدار الزيادة خلال ثلاث سنوات فقط كانت حوالي ثلاثة آلاف وخمسماية مؤسسة صناعية جديدة ، وثمة ما يشير الى ان وراء ذلك تكمن نفس الاسباب التي كانت باساس ما يسمى حاليا " الانطلاقة الصناعية " اعتبارا من اواخر الستينات ، وتلك مسألة سنتوقف عندها في الجزء الثاني من هذا البحث .

اذا دققنا في نوعية هذا التطور الكمي في حجم المؤسسات ، نلمح تغييرا ما ضمن حدود التوازن السائد تقليديا ، داخل القطاع الصناعي ، لصالح المؤسسة الحرفية والصغيرة :

أنظر الجدول رقم (١)

الجامعة اللبنانية
المكتبة
مديرية الدراسات والبحوث

جدول رقم ١

تطور توزيع المؤسسات الصناعية حسب حجم تشغيل اليد العاملة بين ١٩٦٤-١٩٧١

حجم المؤسسة / السنة	١٩٦٤	١٩٧١
٥٠٠	٧٥٠٠	١١٩٢٥
٢٥٠-٥٠	٢٠٤٣	٢٣٨٨
٥٠٠-٢٥٠	٢٠٠	١٥٠
١٠٠٠-٥٠٠	١٥٨	٧٥
١٠٠٠ فما فوق		٩٤
المجموع	٩٩٠١	١٤٦٣٢

المصدر: مديرية الإحصاء المركزي - وزارة التخطيط

يظهر هذا الجدول استمرارية سيادة المؤسسات الحرفية والصغيرة (اى اقل من ٢٥ عامل) من حيث العدد الكلي ونسبته لمجموع مؤسسات هذا القطاع .

من ناحية ثانية ، نلحظ تدهورا في حصة المؤسسات من الفئة (٣) اى تلك التي تشغل ما بين ٢٥ الى ٥٠ عاملا ، بحيث تراجعت نسبتها ، وكذلك عددها المطلق الذى اصبح ١٥٠ مؤسسة عام ١٩٧١ بعد ان كان ٢٠٠ عام ١٩٦٤ . اما المؤسسات المتوسطة والكبيرة فقد اتسعت حصتها بمقدار ١١ مؤسسة موزعة على الفئتين معا .

هذه الملاحظات لا تعكس نوعية هذا التطور وانما تقف عند حدود المؤشرات الخاصة بالحجم ليس الا ، باعتبار تحليل آلية هذا التطور ومضمونه سوف نأتي عليها لاحقا .

على صعيد الملكية القانونية لهذه المؤسسات ، تدلنا الاحصاءات المتوفرة حتى العام ١٩٦٤ على ان ثمة تطورا ، ولو محدودا وبطيئا ، في شكل الملكية المساهمة وتراجعا في شكل الملكية الخاصة ، ويؤكد اتساع عدد المؤسسات الكبيرة . ان الاتجاه نحو الملكية المساهمة يتعزز ، ليس فقط من حيث نسبة هذا الشكل لاشكال الملكية الحقوقية الاخرى فقط ، بل من حيث كونه الشكل السائد في المؤسسة الكبيرة . وقد تأكد هذا الاتجاه ، في السنوات اللاحقة كما يبين ذلك الجدول رقم ٢ المائد للعام ١٩٧١ .

جدول رقم ٢

توزع المؤسسات الصناعية طبقاً لشكل الملكية القانوني.

شكل الملكية القانوني / حجم المؤسسة	فردية	جماعية	شركة محدودة المسئولية	شركة تضامن بسيطة	شركة تضامن بالأسهم	شركة مساهمة	جمعية مدنية	جمعية دينية	إدارات عامة	مؤسسة عامة	الإنشاء الأولي	المجموع
٥ - -	١٣٠٧٣	٢٠٧٤	١٤	٢٨	٦	٣٥	٦	٦	١	١٢	١	١٥٢٥٦
٩ - ٥	١٠٩٥	٧٣٤	١٤	١٣	١	١٥	٤	٠	٤	٣	١	١٨٨٤
٢٤ - ١٠	٢٢٦	٣٢٢	٧	٢٦	٥	٢٧	٢	١	٠	٢	١	٦٥٩
٤٩ - ٢٥	٣٦	٦٦	٣	٩	٥	٢٨	١	٠	٠	١	٠	١٤٩
٥٠ - وما فوق	١٨	٣٨	٣	٨	٨	٩٢	٠	٠	٠	٣	٠	١٧٠
المجموع	١٤٤٨٨	٣٢٣٤	٤١	٨٤	٢٥	١٩٧	١٣	٧	٥	٢١	٣	١٨١١٨

المصدر: وزارة الصناعي، آيار ١٩٧١، مديرية الإحصاء المركزي، مديرية التصنيع العام.

ثانيا : في توزع المؤسسات الصناعية جغرافيا :

تظهر معطيات مديرية الاحصاء ، في وزارة التصميم العام ، توزعا غير متجانس للمؤسسات الصناعية ، من مختلف الاحجام ، على المحافظات الخمس .

وفي الترتيب العام ، تحتل المحافظات واكثرها كالتالي حسب نصيبها من هـــذه المؤسسات : الجبل ، بيروت ، الشمال ، الجنوب والبقاع . وفي تدقيق متأن لهذه المعطيات نستنتج ان اكثر من نصف المؤسسات ذات حجم التشغيل دون ٥ عمال هو من نصيب بيروت والجبل ، ويرتفع نصيبهما الى اكثر من ثلاثة ارباع المؤسسات التي تشغل ما بين ٥ — ٩ عمال ، اما حصتهما من تلك التي يعمل فيها ١٠ — ٢٤ عامل فهي حوالي ٨٠ ٪ . في حين ان اكثر من ٩٠ ٪ من المؤسسات المتوسطة (٢٥ — ٤٩ عامل) تتوزع على هاتين المحافظتين . ولا تشذ عن هذه القاعدة العامة ، المؤسسات الكبيرة ، اذ تنحصر نسبة ٧٥٪ منها في بيروت والجبل .

وحتى في ثنائية التوزيع هذه على المحافظتين ، يحتل الجبل (خاصة ضواحي بيروت والشريط الساحلي الممتد من نهر الكلب حتى حدود البترون) مركزا متفوقا على بيروت فـــي اجتذابه لمختلف فئات المؤسسات .

يبقى ان هذه اللوحة لا تحجب تسارع عملية التمركز في الشمال ، وتحديدا فـــي طرابلس وضواحيها حتى شكا جنوبا ، في السنوات المنصرمة .

راجع جدول رقم (٣)

جدول رقم ٣

التوزع الجغرافي للمؤسسات الصناعية

المحافظة / حجم المؤسسة	بيروت	جبل لبنان	لبنان الشمالي	لبنان الجنوبي	البقاع	مجموع لبنان
٥٠٠	٣٨٢٢	٥٠٧٦	٣٦٢٩	١٤٦١	١٢٢٤	١٥٢٥٦
٥٠-٩	٥٥٨	٨٧٥	٢٧٦	٨٥	٩٠	١٨٨٤
١٠-٢٤	٢٤٨	٣٣٧	٣٩	١٣	٢٢	٦٥٩
٢٥-٤٩	٤٦	٩٣	٦	٣	١	١٤٩
٥٠ فأكثر	٣٣	٩٢	١٣	١	٢١	١٧٠
المجموع	٤٧٥٧	٦٤٧٣	٣٩٦٢	١٥٦٣	١٣٦٨	١٨١١٨

المصدر: مديرية الاحصاء المركزي، وزارة الشؤون العام

الفصل الثالث : التحولات في تركيب الصناعة :

في العقد المنصرم برز الاتجاه نحو التركز والتمركز في الصناعة ، تحديدا ، كعامل محدد لاهم التحولات في هذا القطاع وفروعه المختلفة ومن هذه الزاوية يصح اعتباره كمقياس عام لنوعية تطور هذا القطاع وللنتائج المترتبة على ذلك .

سوف نعتمد في تعيننا لموقع هذا العامل ودوره ، مؤشرين اثنين : الاول يتعلق بتطور حجم المؤسسات الكبرى وسعة تشغيلها والثاني يتعلق بحجم استثماراتها وانتاجها قياسا لنصيب ومساهمة الصناعة الاجمالية في ذلك .

المؤشر الاول : انتقل عدد المؤسسات ذات سعة التشغيل لخمسين عاملا وما فوق من ١٥٨ عام ١٩٦٤ الى ١٦٩ عام ١٩٧١ ، ومع هذا التطور في عددها كان متوسط عدد عمالها يرتفع بدوره من ١٣٥ عام ١٩٦٤ الى ١٨٧ عام ١٩٧١ وفي المؤسسات ذات سعة التشغيل لمائة عامل وما فوق بلغ متوسط عمالها في العام ١٩٧٢ حوالي ٢٨٠ عاملا .

وفيما خص نسبة عمال هذه المؤسسات لاجمالي عمال الصناعة فقد كانت اقل من الثلث في العام ١٩٦٤ اما في العام ١٩٧١ فقد ارتفعت الى ٤٢ ٪ وطبقا لمؤشرات تطور الصناعة ، وخاصة مؤسساتها الكبيرة ، في السنوات اللاحقة للعام ١٩٧١ يمكن التأكيد على ان هذه النسبة قد تعززت ولن يمضي وقت طويل حتى تصل الى ٥٠ ٪ من مجموع عمال الصناعة .

على الصعيد القطاعي يبرز الجدول رقم (٤) اهم التطورات التي مست ميادين الصناعة المختلفة من زاوية عملية التمركز بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧١ .

ملاحظة اساسية تفرض نفسها من خلال هذا الجدول : ظاهرة التمركز لم تتأكد فقط بنتيجة ازدياد عدد المؤسسات ذات طاقة التشغيل المرتفعة نسبيا ، بل وايضا بنتيجة تراجع في عددها في بعض القطاعات (صناعة الخشب ومنتجاتها وصناعة المواد المعدنية) وثبات في بعضها الآخر) صناعة المنتوجات المعدنية) بمقابل ارتفاع مؤكد في متوسط تشغيل الصناعات الكبرى في هذه القطاعات وتعزز نسبتها من اجمالي عمال القطاع ، اذ ارتفع المتوسط العام لحجم استخدامها من حوالي ٣٧ ٪ (كافة فروع الصناعة عدا صناعة الحديد الاساسية) عام ١٩٦٤ الى حوالي ٤٧ ٪ عام ١٩٧١ (كذلك دون صناعة الحديد الاساسية) .

جدول رقم ٤

تطور حجم التركز في مختلف فروع الصناعة من خلال مؤشر استخدام بين ١٩٦٤-١٩٧١

القطاع الصناعي	عدد المنشآت ١٩٦٤	عدد المنشآت ١٩٧١	متوسط عدد العمال ١٩٦٤	متوسط عدد العمال ١٩٧١	نسبة عمال القطاع ١٩٦٤	نسبة عمال القطاع ١٩٧١
صناعة مواد الأغذية	٢٦	٢٨	٢٠٠	٢٨٠	٤١٪	٥١٪
صناعة النسيج والملبوسات	٣٣	٥٤	١٥٥	١٧٣	٣٠٪	٤٦٪
صناعة الخشب ومنتجاته	١٩	١٨	١٢٧	١٨٥	٢٦٪	٣٧٪
صناعة الورق والكرتون والطباعة	١٧	٢٢	٨٠	١٠٢	٢٧,٢٪	٤١٪
الصناعات الكيماوية ومنتجاتها والبلاستيك	١٠	١٦	—	—	٥٣٪	٥٨٪
صناعة المواد المعدنية	١٧	١٢	١٥٦	٢٤٠	٤١,٥٪	٥٢٪
صناعة التحويل (الحديد)	٣	٤	مثبت بالمنشأة ما إجمالي عمال الفرع			
صناعة المنتوجات المعدنية	١٥	١٥	١٤٠	١٨٠	٣٥	٤٠٪

المؤشر الثاني : في العام ١٩٦٤ ، استحوذت مائة واحدى واربعون مؤسسة ، تشغل اكثر من ٥٠ عاملا ، اى ٦٠٧ ٪ من مجموع المؤسسات الصناعية فقط ، على ٧٣٠٥ ٪ من مجموع الاستثمارات في القطاع ، وبالمقابل فقد انتجت وحدها ٥٦٠٦ ٪ من القيمة المضافة من الصناعة .

في العام ١٩٧٣ اسهمت عشرون مؤسسة صناعية ضخمة فقط ، ذات طاقة تشغيل تتعدى المائة عامل ، بنصف الانتاج الصناعي الاجمالي تقريبا البالغ آنئذ ٢٠٨١ مليون ليرة لبنانية ، اضافة لذلك فالمؤسسات الكبيرة هي التي تقتطع الجزء الاكبر من الاستثمارات الصناعية البالغة ملياري ليرة في العام ١٩٧٢ .

مقارنة هذه المعطيات على قلتها تفسح مجالا معينا للاستنتاج بان المؤسسات الضخمة والكبيرة في الصناعة سجلت مزيدا من التركز في رأس المال في العقد المنصرم خاصة في مجالي الاستثمار والتراكم ، بحيث يتأكد ، بصورة مستمرة ، الاساس المادي لبلوغها مرحلة الاحتكارات .

الفصل الرابع : انتاجية العمل واستثمار اليد العاملة المأجورة في الصناعة :

اولا : في انتاجية العمل في الصناعة

على مدى اربعة عشر عاما (١٩٥٧ — ١٩٧٠) تضاعفت انتاجية العمل في الصناعة اللبنانية مرة واحدة ، اذ انتقلت من ٣٥٠٠ ل ل . ( ) الى ٦٩١٩ ل ل . ورغم ذلك فقد تدنت نسبتها عن المتوسط العام لانتاجية العمل في مختلف القطاعات بعد ان كانت متفوقة عليه ولو قليلا ، ونتج عن ذلك ، بشكل عام ، تناقص الفجوة بين الصناعة والقطاعات الاخرى لتي كانت في وضع متردٍ عنها ، من زاوية انتاجية العمل ، وثبات في نسبتها لمتوسط القطاعات المتقدمة عليها اصلا كالتجارة .

هذه الصورة العامة لا تتسم بالدقة ولا ترسم الا اتجاها سلبيا يعم على مختلف فئات وفروع الصناعة . وهنا مكمن الخطأ !

صحيح ان تدني التأهيل المهني صفة عامة تطبع غالبية اليد العاملة المأجورة وان الغالبية الساحقة للمؤسسات الصناعية لم تتعرف بعد على طريق التطوير الآلي والتقسيم التقني للعمل . الا ان المسألة لا تطرح من هذه الزاوية فقط . وبالاساس .

اذ ثمة نوعين من الانتاجية ، على الاقل ، في الصناعة : انتاجية العمل في مؤسسات كبيرة وضخمة يطمسها ، نتائجا وتطورا وحتى نواقصا خاصة ، تعميم . كهذا ، في حين انها ،

كمؤسسات تستحوذ على اكثر من ٧٥ ٪ من الاستثمارات الصناعية . وتقدم ثلثي حجم الانتاج الصناعي مستندة على استعمال مكثف اكثر فاكثر، دون ان يكون بالضرورة منتجا بصورة دائمة، للآلات ولتقسيم العمل تكنيكيا واحتكاريا، تقريبا، لليد العاملة الماهرة والمكونة مهنيا والمتوفرة في السوق .

بالمقابل، ثمة انتاجية عمل متدنية تنطبق عليها كافة السلبيات التقنية . وهي السائدة في الغالبية الساحقة من المؤسسات في القطاع الصناعي يعبر عنها، وان بتمايز نسبي، الواقع التالي : ان عشرة آلاف مؤسسة صغيرة وحرفية لا تؤمن سوى ثلث الانتاج الصناعي !

بين هذين النوعين من الانتاجية يصبح التدقيق ضرورة علمية، تبين مقدار التخلف الفعلي في هذا المجال واسبابه، ونحن، في غياب المعطيات الضرورية، لا نملك سوى الاشارة والتنبيه !

ثانيا : في مجال استثمار اليد العاملة المأجورة في الصناعة، تشير دراسة مجلة "الطريق" المنوه عنها في بداية هذا القسم الى ارتفاع في معدل التركيب العضوي لرأس المال من ٤،٨ الى ٦،٤ يقابله انخفاض طفيف في معدل الربح الذي يتراجع من ٢٨،٦ عام ١٩٦٤ الى ٢٧،٢ عام ١٩٧١ وتعزو الدراسة تضاؤل نسبة الانخفاض هذه بمواجهة تنامي التركيب العضوي للرأسمال، اساسا، الى اشتداد استثمار الطبقة العاملة الذي حد من هبوط معدل الربح بنسبة اكبر لما هو مفترض ضمن آلية قانون الاتجاه الانخفاضي للربح ( ) . فقد ارتفعت نسبة استثمار اليد العاملة من ١٧١ ٪ عام ١٩٦٤ الى ٢٠٤ ٪ في عام ١٩٧١ اي بمعنى آخر فان العامل الصناعي، بصفة متوسطة، لا يحصل اجرا الا عن ثلث ساعات عمله اليومي فقط .

القسم الثالث : السمات الرئيسية لتطور تركيب عمال الصناعة اعتبارا من ١٩٦٤ .

في ظرف عقد من الزمن ، لم تصمد اليد العاملة الصناعية ، ضمن " تقاليد " سوق العمل اللبنانية ، امام التغييرات التي طرأت على حركة رأس المال في اقسامه المختلفة ، وانما شهدت ، هي ايضا ، تطورا في نمط تركيبها العام ، خاصة بعد العام ١٩٦٩ . نحاول فيما يلي تعيين اهم سماته (١) .

الفصل الاول : التغييرات العامة في تركيب الاستخدام (Emploi) الصناعي .

في مدى السنوات المنصرمة ، جرت التغييرات على اكثر من صعيد ، في مجال الاستخدام الصناعي : بدءا من الاتساع العام في حجم التشغيل في هذا القطاع وصولا الى نمط توزعه الجغرافي ، مرورا بحصة الفروع المختلفة منه ونمط استيعابه في المؤسسات .

١ — في الاتساع العام في حجم التشغيل الصناعي نسبة للحجم الاجمالي للقوى العاملة : في اوائل الستينات ، قدرت بعثة ايرفد (I.R.F.E.D) الحجم الاجمالي للقوى العاملة ( ) في لبنان بـ ٤٦٠ الف يد عاملة لم تحتل منه الصناعة سوى نسبة محدودة تمثلت بمقدار ١٣،٣٪ لاجمالي العاملين في هذا القطاع، بما في ذلك العمل المأجور الذي مثل نسبة ٨٠٪ فيه اي بلغة الارقام خمسون الف عامل صناعي

---

(١) — نعتمد في هذا القسم ، اساسا ، على المصادر التالية :
— التعداد الصناعي لعام ١٩٦٤ . مديرية الاحصاء المركزي — وزارة التصميم العام، لبنان .
— التحقيق بالعينة عن القوى العاملة في لبنان . مديرية الاحصاء المركزي .
وزارة التصميم العام . الجزء الاول . والجزء الثاني . لبنان .
— I.R.F.E.D.
— S et M .NASR : les travailleurs de la grande industrie dans la banlieue est de Beyrouth.
— مجلة " الطريق " : التغييرات الجديدة في الصناعة اللبنانية واثرها في بنية الطبقة العاملة اللبنانية ، من ص ٣١ الى ص ٤٦ — العدد ٥ و ٦ (آيار — حزيران ١٩٧٥) — بيروت .

تقريبا (بما في ذلك عمال المؤسسات الحرفية والصغيرة) * . في مقابل ٤١ ٪ في الخدمات ونسبة محدودة جدا في الزراعة لا نملك المعطيات الكافية لتحديدها . وتؤكد المعطيات اللاحقة ان نسبة العمل المأجور ( ) في هذا القطاع كانت في اتجاه مضطرد ، وان بتفاوت من سنة لاخرى ، طيلة الفترة موضوع البحث .

وحسب هذه المعطيات ، فقد ارتفع حجم عمال الصناعة في نهاية الستينات لغاية ٧٣ الف اى نسبة ٧٧ ٪ من اجمالي القوى العاملة في هذا القطاع ، طبقا لمعطيات وزارة التصميم حول القوى العاملة للعام ١٩٧٠ .

وتأتي بداية السبعينات ، بالترافق مع التوسع الصناعي ، لتخرق وتيرة النمو العادية في حجم العمال الصناعيين ولتدفع بالاف العمال الجدد ، الشباب خاصة ، الى سوق العمل الصناعي .

وهكذا فقد انتقل العدد من ٧٣ الف في اواخر الستينات الى ١١٣ عام ١٩٧٣ ، وتؤكد مؤشرات التطور العام في الصناعة للعام ١٩٧٤ ان هذا الاتجاه يتعزز باضطراد .

ولادراك عمق هذا التطور نشير الى ان النسبة العامة لتطور حجم عمال الصناعة في فترة الستينات بكاملها (٦١ — ٧٠) كانت حوالي ٤٠ ٪ .

بينما بلغت هذه النسبة في مدى اعوام ثلاثة فقط (٧٠ — ٧٣) ٥٤ ٪ في حين ان العمل المأجور في الزراعة والخدمات لم يشهد ، نسبيا ، نفس الوتيرة بتطوره . اذا ، ثمة ظاهرة تتأكد باستمرار : توسع في الحجم الكلي لعمال الصناعة في الفترة المنصرمة وخاصة في اواخر الستينات يعزز نسبتها لاجمالي العاملين في القطاع ولمجمل العمل المأجور في الزراعة والخدمات .

٢ — في التوزع الجغرافي للاستخدام الصناعي :

رسم تواجد المؤسسات الصناعية في مختلف المناطق ، وتحديدا تمركزها في بيروت وضواحيها ، اضافة للجبل والشمال ، خريطة توزع عمال الصناعة جغرافيا . وفي الواقع فان الوضع ليس بجديد ، بل يمكن التأكيد انه تعزز خلال العقد المنصرم كما تبين المعطيات اللاحقة .

ففي العام ١٩٦٤ ، حسب الاحصاء الصناعي ، توزعت غالبية اليد العاملة المأجورة (٦٨ ٪ تقريبا) على بيروت وضواحيها طبقا لحركة المؤسسات نفسها (اكثر من ٥ عمال) في حين لم تستوعب محافظة الجنوب سوى ٢٥ ٪ تقريبا من هذه اليد العاملة ، اما حصة البقاع فقد كانت ارفع قليلا حيث بلغت حوالي ٤ ٪ وتوزعت النسب المتبقية على الجبل (حوالي

---

* هذا الرقم المستقى من احصاءات وزارة الاقتصاد لا يتسم بالدقة الكافية اذا ما اعتمدنا احصاءات وزارة التصميم للعام ٦٤ ، والتي سنأتي على تفصيلها لاحقا . انما نعتمده لصحته التقريبية وعدم توفر غيره من المعطيات الضرورية في هذا المجال .

١٢ ٪) والشمال (حوالي ١٤ ٪) .

((راجع جدول رقم (٥)) .

الاحصاءات العائدة لاوائل السبعينات تشير لتعديلات في نمط التوزيع الجغرافي لعمال الصناعة لصالح المناطق اجمالا (ما عدا الشمال) وكذلك بيروت على حساب الضواحي خاصة * .

الا ان ذلك لم ينل ، بصفة عامة ، من التمركز العمالي في المنطقة الاساسية ، اى بيروت والضواحي ، اذ بقي حوالي ثلثي اليد العاملة موزعة عليها طبقا لحركة توزع المؤسسات جغرافيا .

(راجع جدول رقم ٣)

---

* هذه المعطيات مستقاة من " التحقيق بالعينة عن القوى العاملة " .

جدول رقم ٥

توزع مختلف أحجام المؤسسات الصناعية عام ١٩٦٤

(ص ٥ عمال وما فوق)

المؤسسة	بيروت		ضواحي بيروت		جبل لبنان		لبنان الشمالي		لبنان الجنوبي		البقاع		مجموع لبنان	
	عدد		عدد		عدد		عدد		عدد		عدد			
	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء	المؤسسات	الأجراء
٥-٩	٤١٥	٢١٧٠	٢٧٨	١٣٠٠	١٨٤	٨٤٢	١٢٢	٥٨٠	٣٧	٢٠٧	٤٢	١٩٨	١٠٧٨	٥٢٩٧
١٠-٢٤	٢٨٦	٣٥٢٤	٢١٨	٢٧٢٤	٨٢	٩٢٩	٦٤	٧٧١	٢١	٢٤٧	٢٢	٢٧٦	٧٩٣	٨٥٧١
٢٥-٤٩	٨١	٢٧١٥	٥٥	١٨٤	٣٠	٩٢٧	١٣	٤١٧	٤	١٢٠	٤	١٠٨	١٨٧	٦١٧١
٥٠ فما فوق	٤٢	٣٢٨٥	٥٣	٩٨٢	٢٥	٢١٦١	١٣	٣٩٨٢	٣	٢٨٥	٥	٨٦٠	١٤١	٢١٠٥٤
المجموع	٨٢٤	١٢٢٣٤	٦٠٤	١٥٧١٤	٢٤١	٤٩٢٩	٢١٢	٥٨٥٥	٦٥	٩٢٩	٧٣	١٤٢٢	٢٠٩٩	٤١٠٩٢

المصدر: إحصاء الصناعي لعام ١٩٦٤

٣ — في توزع العمال على مختلف فروع الصناعة والمؤسسات :

اضافة لتسارع وتيرة التوزع الممركز لعمال الصناعة على مختلف الفروع (راجع جدول رقم ٤) ، بحيث لحظنا نوعية التطور الحاصل في تركيب عمال الصناعة بوجهته العامة ، شهد توزع العمال ، حسب النشاطات المختلفة للصناعة ، تغييرات هامة ، من وجهة النظر الكمية اولا ، وكمؤشر على حركة تطور الفروع المختلفة من وجهة نظر الاستخدام .

لقد ارتفع عدد عمال كافة فروع الصناعة بصفة عامة ، الا ان بعضها تضاعف استخدامه من اليد العاملة المأجورة (نرعي صناعة النسيج والملبوسات وصناعة الاخشاب والفروشات مثلا) ، في حين ان الفروع الاخرى سجلت تقدما متفاوت الاهمية من هذه الزاوية . (راجع الجدولين رقم ٦ و ٧) .

وبشكل عام ، يتطابق هذا التطور مع نمو تمركز اليد العاملة المأجورة في المؤسسات الكبيرة في الصناعة ككل رغم تفاوت توزعه على مختلف احجام المؤسسات المتوسطة وما دون ، طبقا لوتيرة نمو كل فرع على حدة .

ففيما يخص المؤسسات ذات طاقة التشغيل من خمسة عمال وما دون بلغت نسبة الزيادة ، بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٧١ حوالي ٦٢٪ ويعتبر ذلك مؤشر على نمو الاستخدام وان بتفاوت ، في الانتاج الحرفي اجمالا .

بينما لم يرتفع معدل الزيادة في تشغيل اليد العاملة المأجورة في الفترة نفسها ، فيما خص مؤسسات الانتاج الصغيرة (٥ — ٢٥) الا بحوالي ٣٠ ٪ علما بان حصة هذا النوع من المؤسسات من العمال كانت اكبر من تلك العائدة للمؤسسات الحرفية في العام ٦٤ .

اما المؤسسات المتوسطة (٢٥ — ٥٠) فقد تراجع معدل استخدامها عام ١٩٧١ بحوالي الخمس عما كان عليه في العام ١٩٦٤ ، ويعتبر ذلك مؤشرا عاما على تدهور جزئي في اوضاع هذا النمط من المؤسسات من ناحية ، الا انه ، في الغالب ، مؤشر على انتقال قسم هام منها الى مصاف المؤسسات الكبيرة طيلة الفترة موضوع البحث ، مما يؤكد الاتجاه العام نحو تمركز المؤسسات في الصناعة التحويلية .

اما المؤسسات الكبيرة والضخمة (ندمج النمطين معا لعدم توفر المعلومات الضرورية ، المفصلة ، عنهما للعام ١٩٦٤) . فقد امتصت نسبة الزيادة الرئيسية في العقد المنصرم ، اذ تضاعفت تقريبا طاقتها على الاستخدام * وتعزز بذلك الطابع الممركز للاستخدام الصناعي ، بحيث بلغت نسبته حوالي ٤٢ ٪ عام ١٩٧١ بمقابل ٣٣ ٪ تقريبا سنة ١٩٦٤ .

نستنتج من كل ما تقدم ، انه برغم اتساع قاعدة تشغيل عمال المؤسسات الحرفية والصغيرة فان الظاهرات الملحوظة في المؤسسات المتوسطة والكبيرة تؤكد الاتجاه العام ، المتفاوت

---

* المعطيات المتوفرة لدى مديرية الاحصاء المركزي ، بوزارة التصميم العام ، عن هذا النمط من المؤسسات ، والتي ترتكز عليها ، ثمة نقص هام فيها بسبب تمنع عدة مؤسسات كبيرة عن ايداع المعلومات الضرورية حول عمالها بما فيها مؤسسات عامة كالريجي .

جدول رقم ٦

توزع العمال على مختلف فروع الصناعة لعام ١٩٦٤

الفرع	١٩٦٤ / عدد العمال	النسبة بالمئة من مجموع الصناعة ١٠٠/١٠٠
صناعة المواد الغذائية (ما عدا المشروبات والتبغ)	٩١٥٩	٢٢,٥
صناعة الصوف والمنسوجات الحريرية	١٠١٠٢	٢٥
صناعة الخشب والمفروشات	٥٢٩٩	١٣,٥
صناعة الورق والطباعة والمنتجات الزراعية	٦٤٤٥	١٥,٥
صناعة المعادن والآلات	٤٤٥٢	١١
صناعة مستخرجات المناجم غير المعدنية	٥١٨٥	١٢,٥
مختلف	٤٥١	١
المجموع	٤١٠٩٣	١٠٠

جدول رقم ٧

توزع العمال على مختلف فروع الصناعة لعام ١٩٧١

الفرع	عدد العمال	النسبة من اجمالي العاملين في القطاع
صناعة المواد الغذائية (بما فيها التبغ والسكر)	١٧٨٦٩ *	٢١,٤
صناعة المنسوجات والملبوسات الجلدية	٢١٢٠٠	٢٥,٤
صناعة الخشب والمفروشات	١٠٩٨٩	١٣,١٥
صناعة الورق والطباعة والنشر	٥٠٩٢	٦,٠
الصناعة الكيماوية ومشتقاتها	٣٠٣٣ *	٣,٦
صناعة المواد غير المعدنية	١١٧٣٧	١٤,-
صناعة المعادن الأساسية	١٨٠٧ *	٢,١٥
صناعة الماكنات	١٠٠٥٥	١٢,-
صناعات أخرى	١٣٢٤	١,٨
المجموع	٨٣٥٠٦	١٠٠,-

* هذه الأرقام صححت بعد الحصول على المعطيات الناقصة ببعض المؤسسات التي [illegible]

جدول رقم ٨

توزع العمال حسب حجم المؤسسة

بين عامي ١٩٦٤ - ١٩٧١

حجم المؤسسة / الفرع	٠ - ٥		٥ - ٢٥		٢٥ - ٥٠		٥٠ - ١٠٠		١٠٠ فما فوق		المجموع	
	٦٤	٧١	٦٤	٧١	٦٤	٧١	٦٤	٧١	٦٤	٧١	٦٤	٧١
صناعة المواد الغذائية	٢٧٥٧	٣٤٣٤	٩٦٢	١٠٧٣	٤١٠٨	٤٨٦٦	٥٠٠٥	٩٠٤٣	—	٦٨٨٣	١٢٦٢٤	١٧٢٦٢
صناعة الملابس والمفروشات	٥٨٠٥	٩١٧٩	٢٠٣٥	١٧٧٥	٢٠٨٤	٢٤٨٣	٥٠٩٥	١٠٥١١	—	٧٥٢٥	١٦٧٥٧	٢٧١٣٨
صناعة الأخشاب والمفروشات	٢٧٠٠	٥٥٠	٨٥٧	٤٣٣	٢٦٦٩	٢٨٧٠	٢٤٠٤	٤١٠٠	—	٢٨٤٣	٩٠٩٠	١١٨٩٩
صناعة الورق والطباعة والنشر	٦٩٦	٨٦٩	١٢٢٥	٧١٤	١٨١١	٢٢٨٠	١٢٧٤	٨٥٩	—	١٧٩٥	٥٠٢٧	٦١٤٧
الصناعة الكيماوية ومشتقاتها	١١٥٠	٢٥٠	٥٠٠	٦٢٩	٥٤٧	١١٢٨	١٤٦٩	٢٥٦	٣٠٤	٣٠٤	٦٢٦١	٢٩٣١
صناعة المواد غير المعدنية	٢٥٤	١٠٢٣	٤٢٦	٢٢٨	٢٦٧٧	١٨٦٢	٢٦٤٨	٢٦٦	٢٧١١	٢٧١١	٦٢٨٤	٥٩٩٧
صناعة المعادن الأساسية	—	—	—	—	—	٢٩	٩٢١	—	١٤٦٨	١٤٦٨	٩٢١	١٥٠٧
صناعة المعدات والمعدات	٢٧٧	٣٤١٥	٤٢١	١٠٥	٣٠٧	٢٢٥٨	٢٠٩١	٤٣٧	٢٤٣٣	٢٤٣٣	٥٩٨٦	٨٤٩٧
الأعمال الصناعية الأخرى	٥٣٥	٨٠٦	٨٠	٧٠	٢٩٦	٢٧٦	٥١	٥٦	—	—	١٠٥١	١٣٠٦
المجموع *	١٥٠٠٠	٢٥٠٩٨	٦٥٠٦	٥٠٨٧	١٧٦٥٧	٢٢٠٦٧	٢٠٢٩٤	٥١١٢	٢٦٤٠	٢٦٤٠	٦٠٤٧٤	٨٢٧٨٥ *

* بالنسبة للعام ١٩٦٤ لم يلحظ التمييز بين المؤسسات لأكثر من ٥٠ عاملاً في الإحصاءات.

* - المجموع العام لسنة ١٩٧١ يجب أن يضاف عليه الرقم ٦٥٠٠ وهو يعود لتصحيح المعطيات بالنسبة للمؤسسات التي لم تصرح عن عدد أفرادها أبان جمع هذه الإحصائيات في مديرية الإحصاء المركزي.

الفصل الثاني : السمات الرئيسية الراهنة للاستخدام الصناعي :

في انتقالنا من صعيد تعيين التغييرات العامة في تركيب عمال الصناعة الى صعيد تعيين السمات الرئيسية الراهنة لليد العاملة المأجورة المستخدمة في هذا القطاع ، نحاول ان نحدد في نفس الوقت ، اهم الصفات المميزة لسوق العمل اللبناني حاليا ، على ان يكون مجال تحليل ذلك في الجزء الثاني من هذا البحث .

١ - من حيث هرم الاعمار والتوزع على الجنسين :

تبرز معطيات التحقيق بالعينة حول القوى العاملة (الجزء الثاني) تركيبا فتيا لهرم اعمار العاملين بالصناعة اللبنانية نسبة لاولئك العاملين في الزراعة والخدمات .

فمن ناحية ، ثمة ٦١ ٪ من مجموع اليد العاملة الصناعية دون الخامسة والثلاثين عاما في حين ان نسبة معدل الاعمار هذا في الزراعة تبلغ ٣٦ ٪ وفي الخدمات تصل لحوالي ٥٠ ٪ .

ومن ناحية ثانية ، ثمة ٣٥،٥ ٪ من العاملين في هذا القطاع من فئة الاعمار دون الخامسة والعشرين ، ويقدر السيد والسيدة نصر ان هناك حوالي خمس عمال الصناعة في لبنان دون العشرين عاما ، الامر الذي يستدعي ملاحظتين على الاقل :

الاولى : ان ذلك يعني وجود قوة عمل هامة مستخدمة ، فعليا ، بالصناعة دون ان يكون لها حق يكرسه قانون العمل بالحد الادنى للاجور .

الثانية : ان هذا الواقع يعتبر مؤشرا هاما على نمط تركيب الاستخدام ومستوى تأهيله المهني عامة من ناحية ، كما يعتبر مؤشرا هاما على وجود فائض محتمل ، وان بنسب متفاوتة تخضع لمصادر الاستيعاب ،في قوة العمل من فئة اعمار هي ،في الدول المتقدمة صناعيا ، قليلة الاستيعاب ولا تشكل الا نسبة ضئيلة من الاستخدام الصناعي .

يبقى ان نضيف ان حجم الاعمار هذا السائد في الصناعة يتطبق ، بشكل عام على اليد العاملة من الجنسين .

اما من حيث توزع اليد العاملة الصناعية على الجنسين فنلحظ ، بدءا ، ظاهرة تتعزز تاريخيا لجهة الاستخدام النسائي في فروع محددة من الصناعة .

ففي العام ١٩٦٤ كان اجمالي عدد النساء العاملات في الصناعة : ٧٣١١ ، اي ما نسبته ١٨ ٪ تقريبا من اجمالي عمال هذا القطاع .

وفي العام ١٩٧٠ اصبح عدد النساء العاملات حوالي عشرة آلاف ، يمثل حوالي ٢٠ ٪ من اليد العاملة الاجمالية . اي ان ثمة ثبات نسبي في مجال الاستخدام النسائي في الصناعة بصفة عامة ، حيث لا يمثل هذا النوع من الاستخدام سوى اقل من سدس النساء العاملات في مختلف القطاعات . هذا من ناحية .

ومن ناحية اخرى ، تكمن الصفة الاساسية للاستخدام النسائي في الصناعة ،في كونه ينحصر في فرعين رئيسيين : النسيج والملبوسات عامة ، والاغذية .

ففي العام ١٩٦٤ ، توزعت اليد العاملة النسائية بنسبة اكثر من ٨٠ ٪ على فرعي الاغذية والملبوسات (٢٥ ٪) والنسيج والملبوسات (٥٦ ٪) والتقطت مختلف فروع الصناعة ، وخاصة الكيماويات ، النسبة المتبقية .

هذه الظاهرة تعمقت كما تؤكد ذلك المعطيات ، اذ ثمة اكثر من ٧٠ ٪ من النساء العاملات في الصناعة في العام ١٩٧٠ ،يعملن في فرع النسيج والملبوسات لوحده .

وتتمحور هذه اليد العاملة النسائية ، اساسا ،في بيروت وضواحيها ، اذ تتواجد في هاتين المنطقتين نسبة تزيد على ٧٠ ٪ من النساء العاملات ،في حين تتوزع النسبة الباقية على مختلف المدن والمناطق الاخرى .

٢ - من حيث مستوى التعليم والتأهيل المهني :

بصفة عامة تتميز اليد العاملة المستخدمة في المجالات المختلفة (الصناعة والبناء ، الزراعة ، الخدمات) بتدن في مستوى تأهيلها العلمي العام بمستوى تكوينها المهني وان كانت النسب تتفاوت من قطاع لآخر ، او من فرع لآخر . فالامية ظاهرة مشتركة تتحكم بجزء هام من القوى العاملة وتحدد ، الى مدى بعيد ، مواصفات عرضها على سوق العمل .

ففي الصناعة ثمة ربع العاملين تقريبا دون تعليم على الاطلاق بمقابل ٦٠ ٪ في الزراعة و ٢١ ٪ في الخدمات .

وفي مجال اعم ، هناك ٨٩ ٪ من مجمل العاملين في الصناعة دون المستوى الابتدائي بمواجهة ٩٩ ٪ في الزراعة و ٦٨ ٪ في الخدمات . ولا تقتطع الصناعة سوى نسبة ٤٥ ٪ من اليد العاملة ذات مستوى التعليم الجامعي والثانوي .

هذه النسب تعين الصفات التي تتحكم ، تعليميا ، بقوة العمل عامة وفي الصناعة تحديدا ، كون المصدر الاساسي للعاملين في هذا القطاع هو الريف والذي تبين المعطيات الخاصة به سيادة الامية وشبهها فيه ، بحيث يمكننا الاستنتاج ، اذا اخذنا بعين الاعتبار محدودية التعليم المهني كعرض تأهيل وكتوزع على المناطق والاختصاصات ، بانه ، من حيث الاساس ، وحتى امد طويل نسبيا ، ستبقى اليد العاملة الصناعية محكومة بنفس الصفات الراهنة الخاصة بمستوى تعليمها وتأهيلها المهني .

٣ — من حيث مستوى البطالة ونوعيتها :

على ضوء الصفات الخاصة بتركيب اليد العاملة الصناعية ، والتي سبق ذكرها ، يتضح ان سوق العمل اللبنانية تختزن فائضا فعليا ومحتملا يستند ، اساسا ، على ما يضخه الريف من ناحية والضواحي النائية بالسكان من ناحية اخرى* ، وبذلك ، تلتقط المنافسة مجالها الرحب في كونها تتم بين يد عاملة تتميز بنفس الشروط العامة وهي بذلك لا تشكل عائق نوعي امام قدرة ارباب العمل على الصرف الكيفي ، فالبديل حاضر وبكميات وافرة .

اذا كانت تلك هي الصفة العامة للبطالة في سوق العمل اللبنانية ، فان ثمة نوع آخر لا توفر لنا المعطيات الحاضرة فرصة ادراك حيزه في الصناعة بالدقة المطلوبة ، يتمثل في وفرة نسبية بحجم العاطلين عن العمل من ذوي التأهيل الثانوي والتكميلي ويشكل احد عناصر هذه السوق سواء في الاستخدام أم في البطالة .

---

* لم نأت على تحديد حجم وتأثير اليد العاملة المأجورة العربية (الفلسطينية والسورية والى حد ما المصرية) نتيجة لغياب المعطيات الضرورية من ناحية ، ولكون موقع هذه اليد العاملة في الصناعة التحويلية ، والتي هي مجال دراستنا الفعلية ، لا زال محدودا ولا يشكل قدرة تنافسية لليد العاملة اللبنانية الا في مجال الصناعات الخشبية وبحدود معينة (اليد العاملة المصرية) وفي بعض مجالات الصناعة النسيجية ، وبكل الاحوال فان النمط العام لتوزع هذه اليد ، من حيث الاساس ، يكمن في استيعابها في مجالي : الزراعة والبناء حيث التطلب عليها يتم نتيجة النقص في اليد العاملة اللبنانية .

وطبقا لاحصاء القوى العاملة ، فان الطلب في سوق العمل ، يشتد على فئات الاعمار (للرجال) ما بين ١٥ - ٢٥ سنة ، من مستوى التعليم الابتدائي وما دون ، وكذلك بالنسبة للذين تتراوح اعمارهم بين ٢٥ - ٣٥ وبمقابل ذلك ، يلفظ سوق العمل هذا قسما كبيرا من ذوى الاعمار المتراوحة بين ٢٥ - ٦٥ والذين يتمتعون بنفس الشروط التعليمية ، وهكذا يشتد من ناحية ، الطلب على فئات الشباب اجمالا ، في الصناعة غالبا ، وهذا ما يبينه مستوى التعليم ، حيث التطلب يتجه لليد العاملة البسيطة بشروط عمل واجر متدنية ، كما تشتد البطالة ، من ناحية اخرى ، بعد استنزاف متزايد لقوة العمل اعتبارا من سن الخامسة والثلاثين .

اما فيما خص النساء فان البطالة تشتد باكرا اعتبارا من السن الخامسة والعشرين لذوات التأهيل الثانوى وما دون ، وهذا مايفسره الى حد كبير ، عزوف ارباب العمل عن تشغيل النساء بعد الزواج ، اضافة لسهولة نسبية بتملصهم من موجبات الضمان على العاملات دون السن القانونية المحددة باحدى وعشرين سنة .

وفي كل الاحوال ، فان ضعف البطالة النسبية بين النساء العاملات لا يفيد كثيرا من النسبة العامة للبطالة والتي يعتبر مقياسها العام حالة الطلب والبطالة بالنسبة لليد العاملة المأجورة الخاصة بالرجال ، الملحوظة اعلاه .

الجمهورية اللبنانية
مكتب [illegible] التنمية الادارية
مركز [illegible] الاطلاع العام

القسم الرابع : التنظيم النقابي لعمال الصناعة :

في مواجهة التحولات الحادثة في قاعدة الاقتصاد الوطني والناتجة عن تشبّع وازمة نسبيين في الخدمات واتساع ونمو في بعض فروع الصناعة التحويلية ،
وفي مقابل تغير في تركيب نمط الاستخدام يغلّب حجم عمال الصناعة ويعزز الاتجاه الممركز لتوزيعهم انتاجيا وجغرافيا ،

وفي تلقي نتائج ذلك كله ، من تبديل متسارع لقاعدة علاقات العمل ، لم يكن بمستطاع قانون ١٩٤٦ ان يلحظه ، ومن ثبات نسبي في العمالة وتبدل في نمط المطالب المطروحة ، سواء على الصعيد العام ، أم على الصعيد القطاعي .

ازاء هذه المعطيات ، كيف تبدو الحركة النقابية اللبنانية وتحديدا جناحها الممثل لعمال الصناعة ، في مجال : تركيبها العام ، آلية عملها ، وسعة تمثيلها .

الفصل الاول : في التركيب الراهن للحركة النقابية :

حتى اوائل السبعينات ، لم يكن التنظيم على اساس القطاع قد خط لنفسه طريقا صلبة في الحركة النقابية اللبنانية ، فلغاية ذلك التاريخ كان ثمة ثلاثة اتحادات يمكن تصنيفها : اتحاد نقابات البترول ، واتحادى المصالح المستقلة . وبذلك لم تتغير السمة التاريخية لتركيب الحركة النقابية . تركيب يعتمد ، اساسا ، التنظيم على اساس المهنة او المؤسسة ، ويأتي الاتحاد ، غالبا ، ليوحد ، ضمنه ، كونفدراليا مجموعة نقابات على نفس القاعدة المتنافرة : لا انسجام مهني ولا تواصل في نوعية النشاط (صناعي ، خدماتي ، تجاري ...) *

ولم يشذ التنظيم النقابي لعمال الصناعة عن هذه القاعدة ، حتى تاريخه ، فباستثناء اتحاد نقابات البترول ، كانت النقابات الخاصة بهؤلاء العمال موزعة على الاتحادات الخمسة ذات صفة التمثيل العامة لكن المتنافرة ، وان بتفاوت .
وفي ظل سيادة هذا التركيب للحركة النقابية ، نشأ الاتحاد العمالي العام ، ليضم كافة الاتحادات النقابية اعتبارا من بداية ١٩٧٠ * .

---

* حتى العام ١٩٧٢ كانت الاتحادات التي يتوزع عليها انتماء غالبية النقابات هي : اتحاد النقابات المتحدة ، الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ، جامعة النقابات ، اتحاد نقابات الشمال ، اتحاد نقابات الجنوب ، اضافة للاتحادات القطاعية الثلاث الممددة اعلاه .

* هذا الشكل هو الاشمل من حيث قدرته على تجميع مختلف فصائل الحركة النقابية ، ولكنه ليس الاول ، وقد تم انجازه على قاعدة الالتفاف حول المطلب المباشر آنذاك : تنفيذ الضمان الصحي : راجع : الحركة النقابية والضمان الاجتماعي ، بحث مقدم لنيل شهادة بجدارة عام ١٩٧٣ — يعقوب قبانجي ، ص : ٤٥ — ٤٦ . (معهد العلوم الاجتماعية) .

مع بداية السبعينات ، وتحديدا اعتبارا من العام ١٩٧٢ ، بدأ التنظيم القطاعي للحركة النقابية يتسع وينمو حتى اصبح ، ظاهريا ، يستحوذ على الصفة الرئيسية لتركيب هذه الحركة ، اذ بلغ عدد الاتحادات القطاعية المرخص بها منذ هذا التاريخ ثمانية . وهكذا فمن اصل ستة عشر اتحادا يشكلون الاتحاد العمالي العام حاليا ، هناك احد عشر يصنفون على اساس قطاعي يتراوح تمثيلهم المهني بين الخدمات المالية والتجارية والعامة وبعض فروع محدودة من الصناعة (راجع جدول رقم ٩) .

وتبعا لذلك يمكننا الاستنتاج بان الاتجاه العام للتنظيم النقابي الراهن يتمثل في اعادة توزيع النقابات طبقا لموقعها من مختلف ميادين الانتاج والخدمات في الاقتصاد اللبناني .

لكن ذلك لا يشكل ، ضمن الهيكلية التنظيمية السائدة ، خطوة نوعية في تحسين التمثيل النقابي ، اذ بقي الطابع العام لتجمع نقابات فرع نشاط اقتصادي ما ، وهذا الوضع ينطبق ايضا على الصناعة ، مرتكزا على الوحدة الكونفدرالية للنقابات القائمة على قاعدة التمثيل السابق للتنظيم القطاعي* ، بحيث لم يحدث تغييرا في نمط بنائها العام او في آلية عملها ومن ثم فقد انعكس هذا الواقع على بناء الاتحاد القطاعي نفسه في مستوياته المختلفة .

ولا شك ان هذا الاتجاه يعكس ، بصورة ادق ، طبيعة التغييرات الطارئة على تركيب الاقتصاد الوطني ومختلف فئات العمال والمستخدمين . لكن التقاط فاعلية هذا الشكل التنظيمي على مستوى الممارسة الفعلية ، لا يكفيه رسم الاتجاه العام ، وانما الاستدلال ، عبر مقاييس معينة ، على مدى تعبيره ، كشكل ، جزئيا ، وبصورة ما ، عن مستوى محدد من الوعي والممارسة العمالية . ولذلك نصبح ملزمين باعتماد تحليل وصفي لجوانب محددة من التنظيم النقابي تبرز صفاته العملية ، وفي هذا المجال سنقصر بحثنا على التنظيم النقابي لعمال الصناعة .

الفصل الثاني : خصائص التنظيم النقابي الراهن لعمال الصناعة :

في سياق الاتجاه القطاعي للتنظيم النقابي ، وجد عمال الصناعة حيزا لهم ، لكنه لا يزال جد ضيق ، وبالتالي فلا يمكن اتخاذه مؤشرا صالحا ننفذ من خلاله لتعيين نمط العلاقة القائم بينهم وبين تنظيمهم النقابي ككل ، اذ ان اشكالا اخرى لا زالت سائدة بين قطاعات هامة من هؤلاء العمال . وبالتالي يتعين علينا ان نحدد اهم خصائص التنظيم الراهن وفق المقاييس التالية :

---

* التنظيم القطاعي الراهن يضم نقابات في ميدان نشاط معين على المستوى الوطني ، لكن نقابات المناطق (الشمال والجنوب) يبقى لها الحق بالانتماء لاتحادها المحلي اضافة لاتحادها القطاعي .

جدول رقم ٩

٭ اتحادات القطاعية النقابية في لبنان

اسم الاتحاد	رقم قرار انشائه	تاريخ القرار
اتحاد نقابات مستخدمي وعمال شركات البترول في لبنان	١/٥٦٣	٦٤/١١/٥
اتحاد النقابات العمالية للصالح المستقلة والمؤسسات العامة في لبنان	١/١٨	٦٧/١/١٧
٭ اتحاد العمالي للصالح المستقلة والمؤسسات العامة والخاصة في لبنان	١/٤٧	٦٧/١/٣٠
اتحاد النقابات العمالية للنقل البحري في الجمهورية اللبنانية *	١/٢٨٨	٧٠/٥/١٢
اتحاد النقل البري لنقابات مستخدمي وعمال شركات الطيران في لبنان	١/٣٢٦	٧٢/٧/٢١
اتحاد النقابات العمالية للطباعة و٭ علام في لبنان	١/٤٨٤	٧٢/٨/١٩
اتحاد نقابات مستخدمي وعمال المحلات التجارية في لبنان	١/٥٣٤	٧٢/٩/٤
اتحاد نقابات قطاع التأمين والضمان في لبنان	١/٢٢	٧٢/١/٢٦
اتحاد عمال ومستخدمي القطاع الطبي والتعليمي في لبنان	١/١٩٤	٧٢/٤/١١
اتحاد نقابات مستخدمي وعمال المواد الغذائية في لبنان	١/٦٢٧	٧٢/١٠/٢٠
اتحاد نقابات مستخدمي المصارف في لبنان		

* - هذا ٭ اتحاد جدد ترخيصه عام ١٩٧٠ ، بينما يعود ترخيصه القانوني ٭ول لعام ١٩٥٤.

آ) موقع التنظيم النقابي لعمال الصناعة من التنظيم النقابي القطاعي : استمرار سيادة التنظيم المهني والمؤسسي .

يتوزع عمال الصناعة ، نقابيا ، على شكلين رئيسيين من التنظيم : القطاعي والعام بالمواصفات التي حددناها اعلاه . ونلمس ، اضافة لذلك ، استمرارية " تاريخية " لبعض السمات ، التي طبعت تنظيمهم ، حتى ضمن الاتحاد القطاعي الواحد .

فمن ناحية اولى ، لا يتمثل عمال الصناعة الا بثلاث اتحادات قطاعية (اتحاد مستخدمي وعمال شركات البترول في لبنان ، واتحاد النقابات العمالية للطباعة والاعلام في لبنان ، واتحاد نقابات مستخدمي وعمال المواد الغذائية في لبنان) من اصل احد عشر في اجمالي الاتحادات من هذا النوع ، وبالتالي لا يحتل عمال الصناعة ، من هذه الزاوية ، الا موقعا جزئيا في بحر هذا النمط من التنظيم الذي ندرك ، من ثم ، قصوره عن الاحاطة بجميع التغييرات الحاصلة على تركيب الصناعة وعمالها ، خاصة اذا ما لحظنا ان هذا القصور يطال ، اساسا ، الفروع الصناعية التي كانت عرضة لاهم التطورات ، اتساعا ونموا : الصناعات الحديدية والميكانيكية ، صناعة النسيج والملبوسات ، الصناعات الخشبية ومواد البناء ... الخ .

وبمقابل ذلك ، لا زالت النقابات الرئيسية لعمال الصناعة منتسبة لاتحادات " عامة " غير متجانسة ، فنقابتي عمال الصناعات الميكانيكية (عدد مسددي الاشتراكات من اعضائها بلغ ١٨٥١ عام ١٩٧٣) ومستخدمي وعمال الغزل والنسيج (عدد مسددي الاشتراكات من اعضائها بلغ ٢٨٦٤ عام ١٩٧٢) تشكلان جزءا رئيسيا من بناء اتحاد النقابات المتحدة رغم انهما تنتميان لفرعي صناعة مختلفين اضافة لكون اتحادهما يضم نقابات مهنة وفروع من نشاطات متنوعة وحتى متنافرة (نقابة مستخدمي الفنادق ودور اللهو ، نقابة ساسة الخيل ... الخ) وينطبق هذا الوضع على نقابة عمال صناعة الاحذية المنضمة للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين ...

اضافة لذلك ، تعاني نقابات فرعي صناعة الاخشاب والبناء من الشروط نفسها رغم مضي سنوات اربع على تقديم طلب منهما ، لوزارة العمل ، بهدف الحصول على ترخيص بانشاء اتحاد قطاعي لهما ، لم يلق جوابا حتى اللحظة .

في ظل هذا الوضع ، تتمتع بعض الصفات " التاريخية " باسباب الاستمرار ، وتحديدا ما يتعلق منها بازدواجية التمثيل النقابي لعمال مهنة واحدة : نلاحظ هذه الواقعة ، مثلا ، في تواجد نقابتين لعمال المطابع رغم انتمائهما لاتحاد قطاعي واحد .

ونخلص من كل ذلك ، لاستنتاج مؤداه بقاء غالبية عمال الصناعة ، ونقاباتهم ، خارج دائرة التنظيم النقابي القطاعي .

ب - مميزات التنظيم النقابي القطاعي الحالي :

تصور التنظيم القطاعي لعمال الصناعة نقابيا ليس كافيا لتعيين وضعيته الحالية ، لذلك لا بد من ابراز الصفات الاخرى التي تطبعه " بنكهتها " الخاصة .

فعدا عن جزئيته ، لا تنطبق على هذا التنظيم مواصفات التمثيل لكافة عمال الفرع الصناعي المعني ، فطبقا " للتصنيف الدولي للنشاطات الاقتصادية في لبنان "* يشتمل فرع " الصناعة الكيماوية وصناعة المنتجات الكيماوية " على سلسلة طويلة تبدأ بصناعة المبيدات والاسمدة والمواد البلاستيكية انتهاء بمصافي البترول وصناعة مشتقاته ، مرورا بصناعة الصابون ومواد التنظيف واعواد الثقاب والادوية والكاوتشوك ... الخ .

بينما التنظيم القطاعي النقابي الموازي مقتصر على نقابات عمال ومستخدمي شركات مصافي وتكرير النفط دون باقي نشاطات هذا الفرع ، وهكذا تجد نفسها نقابات لعمال صناعات : البلاستيك ، الادوية ، الاسمدة ... خارج اطاره اضافة لعمال بعض صناعات هذا الفرع ، غير المنظمين ، قانونيا ، في نقابات .

وتكتمل ملامح الوضع مع انتباهنا لصفة هامة اخرى يتصف بها هذا التنظيم القطاعي تتمثل في كون نقابات واتحادات عمال الصناعة ليست مقتصرة ، في تمثيلها ، على العمال فقط ، بل تشمل جملة شغيلة المهنة او القطاع ، مستخدمين وعمال ، وبذلك " تذوب " فوارق الوضع في علاقات العمل وشروطه اضافة لبعض التمايز على مستوى المطالب الخاصة بشروط المعيشة نتيجة هذا النمط من التنظيم الذي لا تفلت من اساره الا حفنة قليلة من نقابات قطاع البترول ، اضافة لنقابات المهن : الميكانيك ، الاحذية ، الخياطة ، المخابز ، الاخشاب ، البناء ... الخ . ويحمل هذا الوضع ، معه ، نتائج اخرى لا شك باهميتها يعكسها موقع الهيمنة لفئات من المستخدمين على احتكار مراكز المسؤولية النقابية ، وهكذا نلحظ ان رئيس اتحاد نقابات البترول هو مستخدم ، كذلك رئيس نقابة مستخدمي وعمال الغزل والنسيج ... الخ .

وهكذا لم يغير التنظيم القطاعي لعمال الصناعة من وضع طالما ساد في نقابات المهن ترك ، ولا يزال ، تأثيره على نمط برامج هذا التنظيم ونمط ممارسات قياداته الهرمية داخل البناء النقابي او على صعيد تحقيق المطالب .

---

* يراجع : التصنيف الدولي للنشاطات الاقتصادية في لبنان - قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات التحويلية - مؤقت . وزارة التصميم العام . مديرية الاحصاء المركزي - بيروت .

الفصل الثالث : آلية عمل الحركة النقابية لعمال الصناعة :

ان ارتباك التنظيم النقابي لعمال الصناعة وتعذر وجود نموذج موحد له في كافة الفروع يعقد مسألة اختيار المؤشرات العامة التي تكتسب ، تبعا لذلك ، صفة الدلالة والكشف عن آلية العمل العامة . وهكذا نحاول ان نرصد هذه الثغرة باختيارنا للمؤشرات التالية ، التي يمكن عبرها ، علميا ، تعيين انماط الممارسة السائدة نقابيا : الصلات ، ضمن البناء الداخلي للتنظيم النقابي ، بين قيادة الهرم وقاعدته ، التجديد في مستويات التمثيل النقابي المختلفة ، .. .

آ ـ الصلات ، ضمن البناء الداخلي للتنظيم النقابي ، بين قيادة الهرم وقاعدته . في غياب هيكلية تنظيمية ، تعتمد اشكالا تصاعدية من القاعدة الانتاجية ، اى المؤسسة في فرع صناعي معين ، الى قيادة النقابة او الاتحاد ، لم يستطع التنظيم النقابي القطاعي الشامل لبعض عمال الصناعة ان يغير في القاعدة العامة للصلات النقابية الداخلية شيئا . وبقي ، بالتالي ، التنظيم على اساس المهنة او المؤسسة هو المحدد ، الى مدى بعيد ، للنمط العام لهذه الصلات .

تتراوح اشكال هذا النمط بين الجمعيات العامة لعمال مهنة او مؤسسة ما والصلة المباشرة لمسؤول القيادة النقابية بعمال المهنة . وهذان الشكلان هما السائدان في التنظيم النقابي الحالي ، لكن بتفاوت ، اذ بينما تكثر الصلة المباشرة في النقابات الكبيرة الصناعية (الغزل والنسيج ، الميكانيك ..) تكثر الاشكال الاكثر جماعية في بعض القطاعات الاخرى (الاحذية ، بعض اقسام الصناعة الغذائية ، وكذلك بعض اقسام صناعة الاخشاب ومنتجاتها) اما في نقابات المناطق فان ضعف الصلة صفة عامة مشتركة في غالبية الفروع المختلفة ، ويبقى الشكل المباشر هو السائد فيها عامة .

اما الاشكال الاكثر تعبيرا عن ثبات الصلة وديمقراطيتها ، اى الاعلام النقابي والمؤتمر ، فهي الاكثر ضعفا وتقطعا بصفة عامة ، ولا يشذ عن ذلك فيما خص المؤتمر الا النقابات المنضمة للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين الذى يعتمد المؤتمرات الدورية شكلا ثابتا في حياته التنظيمية * ، والتي تمارس اشكالا مختلفة من الصلات الجماعية ، لهذه المناسبة ، بعمال فروعها او مهنها وصولا لانتدابها اعضاء يمثلونها في هذا المؤتمر .

غير ان المؤتمر ، بصفة عامة ، كشكل تنظيمي جماعي يعبر عن مستوى متقدم للصلات النقابية الديمقراطية ، غير معتمد على صعيد النقابة او الاتحاد القطاعي في البناء التنظيمي الراهن .

---

* حتى الآن عقد هذا الاتحاد مؤتمرين : الاول في آذار العام ١٩٧٠ ، والثاني في آذار ١٩٧٥ حيث اقرت برامج عامة لعمل الاتحاد ونقاباته .

وفيما يعود للاعلام النقابي ، فعدا عن الاعلام النقابي العام الصادر عن بعض الاتحادات ذات صفة التمثيل العامة ، (الاتحاد الوطني ، اتحاد النقابات المتحدة وجامعة النقابات) لا تصدر الاتحادات والنقابات الممثلة لعمال الصناعة اية نشرات دورية تعنى بشؤون عمالها ومهنهم باستثناء البيانات الموجهة بمناسبات خاصة (اضراب ، عيد العمال ...)

وهكذا نستنتج ضعفا عاما ، متفاوتا ، تتصف به الصلات داخل الهيكلية النقابية الراهنة المنظمة لعمال الصناعة ، وتصبح الرقابة العمالية على ممارسة القيادات شكلية ، غالبا ، وغير ذات موضوع .

ب) التجديد في مستويات التمثيل النقابي المختلفة :

ينتج عن الضعف العام المميز لنمط الصلات بين العمال والقيادة النقابية وضعف الرقابة ، وخاصة في ميدان الصلة الجماعية ، ثبات معين في اشخاص القيادات النقابية . واذا كان التنظيم القطاعي قد دفع بعض قادة النقابات الى مصاف قادة اتحاد قطاعي ما ، فان ذلك يشكل ، في نفس الوقت ، قناة ارتقاء تنظيمي مؤسسة على علاقات كونفدرالية نقابية من ناحية ، وتأكيد على استمرار سيادة القاعدة العامة ، اى انتفاء الديمقراطية في التنظيم النقابي الراهن في غالبية النقابات من ناحية ثانية .

ومع استمرار هذا الوضع فان " ظاهرة الزعامة النقابية " قد تدعمت وانفتحت امامها آفاق اوسع : المشاركة في بعض الهيئات ذات صفة التمثيل المشتركة (مجلس ادارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، المجلس الوطني للاسعار ، المجلس الوطني للعمل ...) واتساع قاعدة الوظيفة الزعامية هذه تفترض استمرارية ما للقادة النقابيين لا يبررها دائما موافقة الهيئة النقابية المعنية (عمال ، مجلس نقابة ، مجلس تنفيذي لاتحاد) ، وانما " اجتهاد " خاص لاجهزة السلطة * (وزارة العمل في هذه الحالة)

واذا كانت ظاهرة استمرارية اشخاص القيادة ، لا تعبر دائما ، عن نفس الشروط ولا تقود ، حكما ، لنفس النتائج ، فان الملاحظة العامة في هذا المجال ، بالنسبة " للنقابات التاريخية " ، اى تلك التي انقضى على تأسيسها فترة طويلة ، تتمثل في ديمومة نسبية لنفس القادة (نقابة مستخدمي الغزل والنسيج - نقابة الريجي - نقابة عمال الطباعة والتجليد - نقابة عمال المطابع ..) .

وتتعدد ، في هذا السياق ، حالات التزكية في انتخابات القيادة النقابية ، وتشل ، تبعا لذلك ، الممارسة العمالية الديمقراطية في اختيار ممثليهم ، وتتأكد ، بالتالي ، اسس " تقاليد " نقابية لا تمثيلية بالمعنى العلمي للكلمة .

---

* المجلس التنفيذي لاتحاد نقابات الطباعة والاعلام اتخذ ، بالاكثرية ، قرارا بتنحية رئيسه الا ان وزارة العمل لم تأخذ به ، وهكذا تبقى الارادة العمالية معطلة بجزء منها على الاقل ، بفضل نصوص وقوانين واجتهادات لا ديمقراطية .

الفصل الرابع : سمة التمثيل النقابي :

يعاني التمثيل النقابي ، عامة ، من ضيق رقعة تمثيله للعمال ، وتبرز هذه الصفة ، بصورة حادة ، في الصناعة ، وان بتفاوت .

وقد اعتمدنا ، لقياس ظاهرة التمثيل النقابي في الصناعة ، التقسيم نفسه الذي اعتمدناه بتوزع العمال على الفروع المختلفة حتى في الحالات ، وهي الغالبة ، التي لا يوجد فيها تمثيل نقابي قطاعي .

وتبرير ذلك يكمن في محاولة اظهار نمطين متوازيين من التطور المتفاوت : حركة نمو عمال الصناعة موزعين على الفروع المختلفة ، وحركة نمو تمثيلهم النقابي .

وعلى ذلك سوف نلحظ وضع كل فرع على حدة : عماليا ونقابيا ، ثم نخلص لصياغة الاستنتاجات العامة .

آ) صناعة المواد الغذائية (بما فيها المشروبات والتبغ) .

ثمة تمثيل قطاعي لعمال هذا الفرع : اتحاد نقابات مستخدمي وعمال الصناعات الغذائية ، الا انه لا يضمهم جميعا ، وبالمقابل ، فهو يضم نقابات مستخدمين غير عاملين في هذا الفرع وانما بنشاط خدماتي غذائي (مستخدمو الفنادق والمطاعم ، الطهاة) .

يبلغ مجمل عمال هذا الفرع حوالي ثمانية عشر الف تضمهم عشر نقابات موزعة على مختلف المناطق والمحافظات ، مجموع منتسبيها المسددين لاشتراكاتهم هو / ٤١٧٥ / اي ما نسبته ٢٣،٣ ٪ من مجمل العمال ، الا ان هذه النسبة العامة تخفي في طياتها تفاوتا شديدا من نقابة لاخرى ،

ففي حين ينتسب لنقابة موظفي وعمال ادارة حصر التبغ والتنباك / ٢٧٠٩ / عضو لا يتجاوز عدد المنتسبين لنقابة مستخدمي وعمال مصانع المشروبات الروحية / ٦٤ / عضوا .

ب) فرع صناعة المنسوجات والملبوسات الجلدية

في هذا الفرع لا اثر بعد لتنظيم قطاعي ، والسيادة فية لا زالت لاشكال التنظيم على اساس المهنة ، حيث تتواجد تسع نقابات تتوزع بينها مجموع المنتسبين المسددين لاشتراكاتهم وعددهم / ٤٥٣٩ / عامل يمثلون ٢١،٤ ٪ من عمال هذا الفرع البالغين / ٢١٢٠٠ / غير ان توزع المنتسبين غير متوازن ، هنا ايضا ، فنقابة موظفي وعمال الغزل والنسيج تمثل ، وحدها ، ٢٨٦٤ عاملا ، في حين تمثل نقابة عمال وعاملات الخياطة في صيدا ٤٧ فقط .

ج) صناعة الخشب والمفروشات :

ثمة اتحاد " امر واقع " في هذا الفرع ، انما ، قانونا ، يبقى التمثيل على قاعدة المهنة رغم ان كافة نقاباته منضمة " للاتحاد القطاعي " وهي تمثل نسبة ١٠ ٪ من اصل / ١٠٩٨٩ / هم مجمل عمال هذا الفرع ، وتبقى ميزة التمثيل هنا انه متجانس ، نسبيا ، بحيث يتوزع ضمور معدله على مختلف النقابات .

د) صناعة الورق والطباعة والنشر :

التمثيل في هذا الفرع يقوم على اساس قطاعي ، بحيث ان الاتحاد يضم كافة نقابات المهن المثلة فيه ما عدا نقابة مؤسسة واحدة (نقابة مستخدمي وعمال شركة سيكو — غندوراخوان) .

يضم هذا الاتحاد ٢٢ ٪ من عمال هذا الفرع البالغين / ٥٤٩٢ / ، وضعف التمثيل فيه بارز في نقابة الشمال حيث يبلغ عدد المنتسبين ٢٤ فقط .

ملاحظة اخرى تفرض نفسها : النقابة الوحيدة من نقابات هذا الفرع التي لم تفز بالتزكية هي نقابة عمال المطابع في بيروت ، والتي تمثل اكبر نسبة من منتسبي نقابات هذا الاتحاد .

هـ) فرع الصناعة الكيماوية ومنتجاتها والمواد البلاستيكية :

يضم الاتحاد القطاعي في هذا الفرع نقابات مصافي وتكرير البترول فقط ، وبالتالي ليس له صفة تمثيلية شاملة لكافة نقابات الفرع . وتبعا لذلك يتمركز التمثيل النقابي ، اساسا ، في النقابات البترولية حيث يبلغ منتسبيها ٤٢ ٪ تقريبا من اجمال عمال الفرع ، واذا قيس هذا الرقم على عمال المصافي ومحطات تكرير النفط فقط يرتفع الى حوالي ٨٠ ٪ ، ومرد ذلك ان النقابات البترولية تمثل مؤسسات او شركات وبالتالي ترتفع فيها ، بمقاييس غير مشتركة في الفرع ، عدد المنتسبين . اما مجموع ما تمثله كافة نقابات الفرع لعدد عماله الاجمالي فيبلغ ٥٦،٦ ٪ ، وهي اعلى نسبة مسجلة في النقابات الصناعية .

و) صناعة المواد غير المعدنية :

تندرج في هذا الفرع نقابات مواد البناء بشكل رئيسي ، وقد اعتبرنا ان مجمل النقابات هذه ، وخاصة نقابات عمال البناء في بيروت والمناطق ، يمكن تصنيفها على اساس النشاط اعلاه بعد ان تبين لنا ، نتيجة تدقيقنا بنوعية المنتسبين اليها ، انها نادرا ما تضم عمال ورش البناء .

ونقابات هذا الفرع قسم منها يشكل جزءا من الاتحاد غير القانوني لعمال الاخشاب والبناء ، والباقي اما منتسب لاتحادات ذات صفة عامة واما نقابات افرادية .

ومجموع هذه النقابات يمثل ١٧ ٪ من مجموع عمال هذا الفرع المقدرين بعدد ١١٧٣٧ عامل ، وترتفع نسبة التمثيل في نقابتين تنظيمهما قائم على قاعدة المؤسسة بينما تتدنى ، بتفاوت ، في النقابات الاخرى .

ز) فرعا صناعة المعادن الاساسية وصناعة الماكينات والمعدات :

دمجنا هذين الفرعين نظرا لكون نقابة عمال الميكانيك ، وهي النقابة الرئيسية فيهما ، تمد جذورها التمثيلية لكليهما معا وبكثافة نسبية .

تسود ، في هذين الفرعين ، نقابات المهنة والمؤسسة دون اثر ما للتنظيم النقابي القطاعي . وتبلغ نسبة المنتسبين نقابيا ٢٧ ٪ من اجمالي عمال الفرعين ومجموعهم ١١٨٦٢ ، وتتمتع بمستوى تمثيلي فعال ، وان متفاوت ، بالنسبة للمؤسسات ، نقابة عمال الميكانيك ، اضافة لنقابات المؤسسات ذات الكثافة التمثيلية المرتفعة .

على ضوء المعطيات السابقة ، يمكننا تعيين الاستنتاجات العامة التالية على مستوى التمثيل النقابي لعمال الصناعة :

١ — ضمور التمثيل النقابي العام لعمال مختلف الفروع ، باستثناء صناعة تكرير ومصافي النفـــــــــــط .

٢ — في الفروع حيث تتمتع بعض النقابات بفعالية تمثيلية معينة بالنسبة لسائر النقابات ، نلحظ ، رغم ذلك ، تدني في مستوى التمثيل ، ليس فقط على مستوى الفرع ، وانما على مستوى المهنة كذلك (نقابة مستخدمي وعمال الغزل والنسيج نسبة لمجمل عمال المهنة والمهنة المشابهة التي تمثلها شركات ، كذلك الامر بالنسبة لنقابة عمال الميكانيك) .

٣ — عدم شمولية التنظيم النقابي القطاعي لمجمل عمال الفرع (الصناعات الكيميائية ومنتجاتهـا ..) وبقاء عمال مهن معينة في بعض الفروع دون تنظيم نقابي شرعي .

٤ — سيادة اشكال من التنظيم النقابي ، متنافرة ، ولا تستند لاساس موحد ، ولذلك نلمس في بعض الفروع اتجاهات تنظيم قطاعية مع استمرار للنقابات على اساس المهنـــــة والمؤسســـــة .

جدول رقم ١٠

نقابات فرع صناعة الأغذية والمشروبات والتبغ

اسم النقابة	عدد المنتسبين مسددي الاشتراك	عدد المقترعين	مجموع عمال الفرع
نقابة مستخدمي وعمال مصانع المشروبات الروحية	٦٤	٦٤	
= مستخدمي وعمال البقالة والقطاعة والسكاكري بيروت وجبل لبنان	٢٨٩	١٥٦	
= عمال الحلويات - بيروت	١٦٣	-	
= عمال المخابز ببيروت وجبل لبنان	١٥٤	٨٥	
= موظفي وعمال ادارة مصانع التبغ والتنباك في لبنان	٢٧٠٩	٢٤٥٧	
= عمال الطواحين	١٥٤	٩٢	
= عمال الافران في طرابلس	*١٠٠	*٧٥	
= = = صيدا واقليم الخروب	٨٢	٧٦	
= مستخدمي وعمال مؤسسات غندور	٢٠٠	١٥٢	
= عمال الافران في بيروت	*٢٦٠	تزكية	
المجموع	٤١٧٥	٣١٥٨	١٧٨٦٩

*- ارقام تقديرية

*- ارقام عائدة لعام ١٩٧١ تاريخ آخر انتخابات لهذه النقابة

المصدر: سجلات مديرية العمل لعام ١٩٧٤-١٩٧٥

جدول رقم ١١

نقابات فرع صناعة النسيج والملبوسات

اسم النقابة	المنتسبون مسددو الاشتراكات	المقترعون	مجموع عمال الفرع
نقابة عمال وعاملات الخياطة جبيل	٤٧	٣٥	
" عمال الخياطة - بيروت وضواحيها	١٩٦	١١٨	
" التريكو - طرابلس	*٧٥	*٦٠	
" عمال الخياطة - طرابلس	*١٠٠	*٧٥	
" موظفي وعمال الغزل والنسيج	٢٨٦٤	٢٤٠٠	
" عمال المدابغ - بيروت وضواحيها	١٦١	١٣٣	
" عمال صناعة الاحذية في بيروت وضواحيها	٥٠٠	٣٣١	
" عمال الدباغة - صفرة	٥٧	تزكية	
" عمال الاحذية - الشمال	*٧٥	*٥٠	
المجموع	٤٥١٩	٣٢٠٢	٢١٢٠٠

* - ارقام تقديرية .

المصدر - سجلات وزارة العمل لعام ١٩٧٤ - ١٩٧٥

جدول رقم ١٢

نقابات فرع صناعة الأخشاب والمفروشات

اسم النقابة	المشتغلون بعضوية الاتحاد	المقيدون	مجموع عمال الفرع
نقابة عمال النجارين بيروت وجبل	٣٨٥	٢٦٥	
" الدهانين الديكور والبسترو بيروت وجبل	٢١٤	١٦٢	
" عمال تنجيد المفروشات وصناعة الجيبسات بيروت وجبل	١٢٧	٦٧	
" عمال النجارين في الشمال	١٦٠	١٢٥	
" عمال المناشر في الشمال	١١٧	-	
" عمال النجارين صيدا والجنوب	٨٤	٤٨	
المجموع	١٠٨٤	٦٦٧	١٠٩٨٩

المصدر - سجلات وزارة العمل لعام ١٩٧٤-١٩٧٥

جدول رقم ١٣

نقابات فرع صناعة الطباعة
والورق والنشر

اسم النقابة	المنتسبون مسددو الاشتراكات	المقر عون	مجموع عمال الفرع
نقابة عمال المطابع في بيروت	٥٩٣	٣٣٣	
= عمال الطباعة والتجليد	*٤٣٥	تركية	
= عمال الطباعة والتجليد في الشمال	٢٤	تركية	
= مستخدمي وعمال شركة سبنكو	١٥٦	تركية	
المجموع	١٢٠٨	٣٣٣	٥٤٩٢

*-لم تقدم انتخابات ١٩٧٤

المصدر - سجلات وزارة العمل لعام ١٩٧٤-١٩٧٥

جدول رقم ١٤

نقابات فرع الصناعة الكيمائية ومشتقاتها

اسم النقابة	المنتسبون مسددو الاشتراكات	المقترعون	مجموع عمال القوع
نقابة مستخدمي وعمال شركة صدركو	-	-	
" موظفي وعمال شركة - توتال	١٣٧	١٣٠	
" عمال شركة - شل	١٠٠	٧٥	
" مستخدمي شركة شمس - مركو	*١١٦	*١٠٦	
" عمال ومستخدمي شركة - هيبكو	٢٣	١٨	
" موظفي وعمال مصفاة طرابلس	*٣٠٠	*٢٥٠	
" موظفي وعمال شركة نفط العراق	*٢٠٠	*١٦٠	
" عمال شركة - موبيل اويل	٩٦	٧٣	
" عمال شركة التابلاين	*١٤٦	*١١٩	
" موظفي شركة التابلاين	٩٥	٦٢	
موظفي وعمال مستوردي واصباغ مستودعات - ومعامل الادوية في لبنان	٢٣٠	١٢٠	
" عمال معامل البلاستيك	١٤٢	٧٣	
" مستخدمي وعمال صناعة الاوكسجين	*٥٠	*٤٥	
" مستخدمي وعمال الاوكسجين في لبنان	٥٤	تزكية	
المجموع	١٢٧٤	٩٣٠	٣٠٣٣

جدول رقم ١٥

نقابات فرع صناعة المواد غير المعدنية ماعدا البترول والفحم

اسم النقابة	المنتسبون المسددو الاشتراكات	المقترعون	مجموع عمال الفرع
نقابة موظفي وعمال شركة الزيت	٥٤٨*	٥٢١*	
" عمال البناء في لبنان	٤٥٠	٢٤٠	
" عمال البلاط في لبنان	١٦٠	تزكية	
" عمال البناء في الشمال	٢٠٠*	١٥٠*	
" عمال البلاط في البقاع	٧٥"*	-	
" عمال ومستخدمي شركة الاسبستين	٤٥٠"*	٤٠٠"*	
" عمال البناء - صور	٧٨	٥٩	
المجموع	١٩٦١	١٣٦٠	

* - هذه الارقام تعود لآخر انتخابات في عام ١٩٧٢
* - ارقام تقديرية
* - انتخابات ١٩٦٥
"* - تقديرية .

المصدر: سجلات وزارة العمل لعام ١٩٧٤ - ١٩٧٥

جدول رقم ١٦

نقابات فرعية صناعة الطلب الأساسية

والصناعات الميكانيكية

اسم النقابة	المنتسبون (عدد العمال المشتركين)	المقرعون	مجموع عمال النوع
نقابة عمال الميكانيك بيروت وجبل	١٨٥١	١٣٢٢	
= عمال ومستخدمي تركيب وصيانة مكيفات الهواء والمصاعد في لبنان	٨٨٠	تركية	
= عمال الميكانيك في طرابلس	٢٠٠	١٥٠	
= عمال الحدادة والميكانيك الجنوب	٨٩	٦٧	
= عمال وموظفي شمال "لصناعة الالمنيوم	٥٥	تركية	
= مستخدمي وعمال شركة صناعة البريد - فرنجلس -	١٢٢	١١٦	
المجموع	٣١٩٧	١٦٥٥	١١٨٦٢

المصدر: سجلات وزارة العمل لعام ١٩٧٤-١٩٧٥

استنتاجات عامة خاصة بالجزء الاول من البحث :

ـ تتجه الصناعة التحويلية في بلدنا ، من ضمن تقسيم معين للعمل على مستوى السوق الرأسمالية العالمية ، ونتيجة لاستكمال شكل الوساطة صناعيا ، نحو التركز والتمركز في الرأسمال واليد العاملة المأجورة .

ـ هذا الاتجاه ، متفاوت ، من فرع لآخر ، الا انه ، بالاجمال ، شامل وعام .

ـ تبعا لذلك ، تسلك الطبقة العاملة في توزعها ، انتاجيا (مؤسسات كبرى) وجغرافيا (بيروت والضواحي اساسا) ، نمطا ممركزا سواء باعادة توزيع المشتغلين فعليا (انتقال قسم من المؤسسات المتوسطة الى مصاف المؤسسات الكبيرة) أم بشكل استيعاب ما تضخه سوق العمل من يد عاملة جديدة .

ـ هذا النمط من استيعاب اليد العاملة وتوزعها ، يختزن ، اساسا ، نفس الصفات " التاريخية " للاستخدام الصناعي في بلدنا .

ـ هذا التطور ، في شكل الوساطة الصناعية وفي نمط توزع عمال الصناعة ، لم ترافقه تغييرات ملائمة على صعيد البنية التنظيمية النقابية .

ـ بصفة عامة ، لا زال الشكل التنظيمي السائد نقابيا يقوم على قاعدة المؤسسة او المهنة ، وهو بالتالي قاصر عن الاحاطة بعمال الصناعة الذين يفترض فيه تمثيلهم ، ولا في هذه القاعدة العامة ، بداية اتجاه نحو التنظيم القطاعي النقابي ، حاليا ، الا انه يفتح افقا ملائما على مستوى التنظيم للمتغيرات الفاعلة في الصناعة وعمالها .

الفهرس

صفحة

القسم الاول :	حول مشكلية البحث	٢
القسم الثاني :	تطور تركيب الصناعة اللبنانية في السنوات العشر المنصرمة اعتبارا من سنة ١٩٦٤	٧
	الفصل الاول : موقع الصناعة من الاقتصاد الوطني	٧
	الفصل الثاني : المتغيرات الجديدة في الصناعة	٩
	الفصل الثالث : التحولات في تركيب الصناعة	١٦
	الفصل الرابع : انتاجية العمل واستثمار اليد العاملة المأجورة في الصناعة	١٨
القسم الثالث :	السمات الرئيسية لتطور تركيب عمال الصناعة اعتبارا من ١٩٦٤	٢٠
	الفصل الاول : التغييرات العامة في تركيب الاستخدام الصناعي .	٢٠
	الفصل الثاني : السمات الرئيسية الراهنة للاستخدام الصناعي	٢٨
القسم الرابع :	التنظيم النقابي لعمال الصناعة	٣٢
	الفصل الاول : في التركيب الراهن للحركة النقابية	٣٢
	الفصل الثاني : خصائص التنظيم النقابي الراهن لعمال الصناعة	٣٣
	الفصل الثالث : آلية عمل الحركة النقابية لعمال الصناعة .	٣٧
	الفصل الرابع : سمة التمثيل النقابي	٣٩
	استنتاجات عامة : خاصة بالجزء الاول من البحث	٤٩

الجمهورية اللبنانية
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
مركز مشاريع دراسات القطاع العام